Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.20/Rev.1
البند 7(جـ)(ii) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الفيليبين

من أجل

مشروع المبادرات المجتمعية وإدارة الموارد في شمالي ميندناو

Document # 225030
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع الفيليبين	2
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	6
دال –	التكاليف والتمويل	9
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	12
واو –	التنظيم والإدارة	13
زاي –	المبررات الاقتصادية	14
حاء –	المخاطر	14
طاء –	الأثر البيئي	15
ياء –	السمات الابتكارية	16
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**16**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**19**

APPENDIXES — الذيــول

الصفحة

1 — I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 — II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني – التمويل السابق للصندوق

3 — III. INDICATIVE DYNAMIC LOGICAL FRAMEWORK

الثالث – المؤشر الدينامي للإطار المنطقي

9 — IV. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

الرابع – التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بيزو فيليبيني
1.00 دولار أمريكي	=	41 بيزو فيليبيني
1.00 بيزو فيليبيني	=	0.024 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية الفيليبين

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـــميمات المســـتخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الفيليبين

مشروع المبادرات المجتمعية وإدارة الموارد في شمالي ميندناو

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الفيليبين
الوكالة المنفذة:	إدارة الإصلاح الزراعي
التكلفة الكلية للمشروع:	21.6 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	11.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	لا توجد
مساهمة المقترض:	3.0 مليون دولار أمريكي
مساهمة الحكومة المحلية:	2.2 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.5 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هم المستفيدون؟ يرمي هذا المشروع الذي تبلغ مدته ست سنوات إلى الوصول إلى نحو 500 58 أسرة معيشية فقـــيرة تعـــيش في 270 قرية من أفقر القرى في المنطقتين العاشرة والثالثة عشرة في شمالي ميندناو. والمجموعة المســـتهدفة بهذا المشروع تتألف من المجموعات الفقيرة والمحرومة التي تتضمن، لكنها ليست قاصرة على السكان الأصـــليين وصـــيادي وصائدات الأسماك والمستفيدين من الإصلاح الزراعي والعمال المعدمين وسكان المرتفعات والنساء.

لمـــاذا هـــم فقراء؟ يمكن أن يعزى انتشار الفقر في شمالي ميندناو إلى عدة عوامل. فأغلبية الأسر المعيشية رقيقة الحال للغاية لقلة ما تملكه من أصول إنتاجية. فمعظمها لا يملك أراض، ويلجأ أفراد بعض هذه الأسر إلى الزراعة بوصـــفهم مستأجرين أو عمال زراعيين أجراء. ويزيد الافتقار إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية وإلى خدمات الدعم الحكومـــية الملائمـــة من فقرهم. وتوجد منظمات غير حكومية ولكن مدى نشاطها محدود جدا. وقد شرع في تنفيذ بـــرامج إنمائية قليلة في المنطقة. وعلاوة على ذلك ليس في إمكان الفقراء فعلا الوصول إلى أي ائتمان. ومن ناحية رأس المال المادي فإن أوضح مؤشر للتخلف هو الافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية، وما يتصل بذلك من روابط سوقية ضعيفة. والأمية والبطالة والفقر كلها أكثر انتشارا بين السكان الأصليين وسكان المرتفعات من انتشارها بين ســـائر الســـكان. والمستوطنات الموجودة في المرتفعات نائية وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، والمجموعة المستهدفة تصـــل بشكل محدود إلى الموارد المهمة (لا سيما الموارد من الغابات والمراعي). وعلى الرغم من صدور قانون جديد يقضي بمنح السكان الأصليين سندات ملكية لأراضي أجدادهم فإن هذا القانون لم ينفذ بعد. وتعاني النساء من انخفاض مستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

كيف سيعود المشروع عليهم بالفائدة؟ للتصدي لصعوبات المعيشة المجملة أعلاه سيسعى المشروع إلى تحسين حالة الســـكان، وزيـــادة حصولهم على الخدمات الأساسية، ودعم خيارات معيشية مختلفة (المحاصيل، وصيد الأسماك، والحـــراجة)، والدعـــوة إلى تمكين المؤسسات الأهلية، والاهتمام بالشواغل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين وبالسكان الأصليين. وسوف يصل المشروع إلى المجموعة المستهدفة عن طريق ما يلي: (i) تعزيز/تقوية وتمكين المؤسسات المجتمعـــية حـــتى تستطيع القيام بمبادراتها الإنمائية الخاصة؛ (ii) دعم تحسين قاعدة الموارد الطبيعية للمستفيدين والمحافظة عليها مع تيسير الوصول إلى الأسواق؛ (iii) تحسين البنى الأساسية القروية؛ (iv) تسهيل الوصول إلى المـــوارد الطبيعـــية والســـيطرة عليها، وذلك عن طريق إصدار سندات أو صكوك للسكان الأصليين تؤمن ملكيتهم لأراضـــي أجدادهـــم، والدعوة إلى أن يكون لهم من يمثلهم في المجالس المحلية؛ (v) تعزيز استجابة وحدات الحكم المحلي وغيرها من الهيئات المقدمة للخدمات للاحتياجات المتنوعة للمؤسسات المجتمعية.

كـــيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيقوم المشروع على تلبية طلبات المجتمعات المحلية المشاركة فيه حسب احتياجاتها، التي ستحدد عن طريق عمليات استشارية تشاركية. وسوف يعمل المشروع على قيام عملية تعبئة اجتماعية وتخطـــيط تشاركي تمكن المجتمعات المحلية من التخطيط للمبادرات التي اختارتها لنفسها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. ويمـــثل الإعـــداد الاجتماعي للمؤسسات المجتمعية وتعبئتها وتنظيمها وتمكينها جوهر المشروع. وسوف يعمل ميسرو

التنمـــية المجتمعـــية بشكل وثيق مع المنظمين المجتمعيين المتطوعين لتسهيل تعزيز المؤسسات المجتمعية ومجموعات العـــون الذاتي في كل مستوطنة من المستوطنات. وسوف تمثل النساء 50% على الأقل من العدد الاجمالي لمجموعات العـــون الذاتـــي، وينـــتظر أن تكون النساء هي عوامل التغيير الرئيسية. وسوف تعزز مجموعات العون الذاتي تراكم رؤوس الأموال المحلية بمدخراتها الخاصة. وسوف تحدد المؤسسات المجتمعية ومجموعات العون الذاتي الأنشطة التي تـــتوقع أن تضطلع بها لتحسين المصادر المعيشية، بما في ذلك إدارة مستجمعات المياه والموارد من الأراضي وتنمية مصـــائد الأســـماك والأنشـــطة غير الزراعية. وسوف ينصب التركيز بصفة خاصة على نظم تحسين الزراعة وإدارة المـــوارد الطبيعـــية التـــي يمكن إعادة تطبيقها. وسوف يسعى المشروع إلى تحسين حالة السكان الأصليين من خلال حمـــلات التوعـــية والمساعدة القانونية والبرامج التوجيهية، وسوف يساعدهم أيضا على تعيين حدود أراضي أجدادهم ورسم خرائط لها، ووضع خطة للحماية والتنمية المستدامة وتنفيذها.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الفيليبين
من أجل
مشروع المبادرات المجتمعية وإدارة الموارد في شمالي ميندناو

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الفيليبين بما قيمته 11.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع المبادرات المجتمعية وإدارة الموارد في شمالي ميندناو ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - في عام 1997، توقف النمو الاقتصادي المطرد الذي كانت تشهده الفيليبين منذ منتصف التسعينات، وذلك بسبب الأزمة المالية الآسيوية وظاهرة النينيو. فانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6% في 1999، منخفضا بذلك انخفاضا شديدا من 5.2%، وهو معدل النمو الذي سجل في 1997، مع انكماش في القطاع الزراعي بنسبة 6,6%، وكان هذا عاملا رئيسيا أسهم في توقف النمو. وفي 1999 انتعش معدل النمو السنوي فبلغ 3.1%، بعد انتهاء الأزمة المالية الآسيوية وانتعاش الإنتاج الزراعي نتيجة أحوال جوية مواتية، وتبين الإسقاطات أنه يتوقع أن يبلغ معدل النمو 2.5% في 2001. وفي 2000 بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 040 1 دولارا أمريكيا . بيد أن معدل النمو الزراعي لم يواكب معدل التزايد السكاني. وشهدت السنوات الأخيرة تغيرا ضئيلا في هيكل الاقتصاد: فتساهم الخدمات بصفة مستمرة بما يتراوح بين 45 و46%، والصناعة بما يتراوح بين 32 و33%، والزراعة بما يتراوح بين 19 و20% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل نحو 40% من القوى العاملة في الزراعة والغابات الطبيعية والموارد البحرية.

2 - مازالت الزراعة هي القطاع السائد في الاقتصاد. وهي تسهم بنحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يربو على 20% من إجمالي إيرادات التصدير، ويعمل فيها 36% من القوى العاملة. وفي حين أن الصناعة تجلب أكبر إيرادات من التصدير من ناحية القيمة، فإن الزراعة أهم من ناحية العمالة، ولأنها تجلب أكبر إيرادات صافية من العملات الأجنبية، لأن العنصر الاستيرادي في ناتجها ضئيل جدا. ونحو نصف السكان ريفيون، وثلثاهم يعتمد على الزراعة في كسب قوتهم. وتنتج مجموعة كبيرة من المحاصيل، لكن أهمها الأرز وجوز الهند، فهما يمثلان 16 و8%

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

مـــن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، على التوالي، وتتراوح المساحة المزروعة بكل منهما بين 3 و4 ملايين هكتار، وذلك أساسا في ظل إنتاج صغير النطاق وحيازات صغيرة عادة تبلغ مساحتها 2.5 هكتار.

3 - **اقتصـــاد ميندناو** – تساوي مساحة جزيرة ميندناو نحو ثلث المساحة الكلية للبلد، ويعيش علي هذه الجزيرة 23% مـــن السكان لكنها كانت تنتج ما يتراوح بين 16 و18 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1997 و1999. وقد أثر ركود الناتج الزراعي وارتفاع النمو السكاني في تدهور متوسط نصيب الفرد من الدخل في الجزيرة. وفـــي 1998 كان 31% من الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في الفيليبين يعيشون في ميندناو، وكان 68% من مجموع عدد الأسر المعيشية الزراعية يعيشون تحت خط الفقر.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - فـــي الفيليبيـــن، كما في غيرها ثبت من خبرة الصندوق أن المشاريع المتكاملة المتعددة القطاعات المخصصة لمـــنطقة محـــددة تنجح نجاحا أكبر من ناحية تأثيرها في الفقراء والاستدامة من المشاريع المخصصة لقطاعات مفردة. وعلاوة على ذلك فإن مشاركة المستفيدين في تحديد وإعداد المشاريع تحقق تأثيرا أكبر في المدى الطويل ، مع زيادة الملكـــية والالـــتزام بالمشـــروع. ومـــن المرجح أن يكون المشروع المصمم بقدر كاف من المرونة لتلبية الاحتياجات المحسوسة للمجتمعات المحلية خلال فترة التنفيذ أيضا أكثر فعالية وأن يكون تأثيره أكثر استدامة من مشروع مفروض غـــير مـــرن. وثبت من الخبرة أيضا أن تأثير المشروع يكون أكبر وتكون استدامته مضمونة عندما تشترك في تنفيذه ورصـــده وتقيـــيمه المؤسسات المجتمعية ومجموعات العون الذاتي ومجموعات إدارة الموارد وغيرها من المجموعات المحلـــية. وكانت المنظمات غير الحكومية كفوءة أيضا ومتجاوبة في الأنشطة المضطلعة بها على مستوى المجتمعات المحلـــية. والمؤسســـات المجتمعية التي تكونها الأسر المعيشية الفقيرة في منطقة معينة تكون أكثر فعالية وأطول بقاء عـــندما تكـــون قائمة على نظم وإجراءات تطورت تطورا ذاتيا. والمشاريع الناجحة التي مولها الصندوق في الفيليبين تتميز بتوافر قروض بسهولة لكن بمبالغ صغيرة ، يكون معظمها لاستثمارات قصيرة الأجل مدرة للدخل. وتعتبرالإدارة اللامركزية للمشاريع التي تتبع نظما وإجراءات راسخة أكثر فعالية من الإدارة المركزية، شريطة توافر دعم تقني قوي خـــلال التنفـــيذ. وقـــد أســـهمت في التنفيذ الناجح للمشاريع عوامل هي الاستفادة من المزايا النسبية للوكالات المختلفة وضمان التنسيق الفعال بينها وتعزيز قوتها.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الفيليبين

سياسة الفيليبين في استئصال الفقر

5 - يتمثل الهدف الرئيسي لجدول أعمال الإصلاح الاجتماعي، الذي يحدد سياسة الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر فـــي تحســـين الوصول إلى الفرص الاقتصادية، وتنمية الموارد الإنتاجية على نحو مستدام، وزيادة إشراك المجتمعات المحلية والوكالات المحلية في الحكم. وينصب التركيز على القرى والبلديات المتاح لها أقل الأموال والخدمات والمرافق الأساســـية ويـــتركز فـــيها المستفيدون من الإصلاح الزراعي والسكان الأصليون وصغار المزارعين الفقراء وصيادو الســـمك والنســـاء. وتتمـــثل استراتيجية الحكومة الرئيسية للتنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر في تحديث قطاعي

الـزراعة وصـيد الأسـماك. ويوفـر قـانون تحديـث الزراعة وصيد الأسماك لسنة 1997 الإطار التشريعي لهذه الاسـتراتيجية. وهـو يرمي إلى: (i) زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة؛ (ii) زيادة حصول الناس على الأراضي وعلـى المـوارد الإنتاجـية الأخـرى؛ (iii) تعزيـز الاسـتغلال المسـتدام للمـوارد الطبيعـية مع حماية البيئة؛ (iv) تمكيـن أصـحاب المصلحة وترشيد مهام المؤسسات. وفي 1993 اعتمدت إدارة الإصلاح الزراعي استراتيجية مجـتمعات الإصـلاح الزراعـي للحد من الفقر وتعزيز التنمية المتسمة بالمساواة والعدل عن طريق البرنامج الشامل للإصلاح الزراعي. وهذه الاستراتيجية هي نهج للتنمية الريفية يركز على مناطق محددة ويقوم على المجتمعات المحلية ويتكون من ثمانية عناصر برنامجية رئيسية هي: (i) تأمين ملكية الأراضي؛ (ii) إقامة منظمات مجتمعية؛ (iii) توفير البـنى الأساسية؛ (iv) تعزيز الإنتاجية الزراعية؛ (v) إنشاء صناعات قائمة على الزراعة؛ (vi) زيادة إشراك المرأة؛ (vii) إدمـاج الاهتمامات البيئية؛ (viii) توفير الخدمات والمرافق الاجتماعية. وقد اجتذبت هذه الاستراتيجية مزيدا من مشـاركة وإشـراك المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وهيئات الحكم المحلي. وقد حددت الحكومة لنفسها هدفا يتمثل في رفع مستوى 70% من المستفيدين في مجتمعات الإصلاح الزراعي المحلية إلى ما فوق خط الفقر بحلول سنة 2004.

أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في مجال استئصال الفقر

6 - يوجد في الفيليبين تجمع كبير للمعونات المقدمة بصورة رئيسية من مصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، والمسـاعدة الإنمائـية الرسـمية اليابانية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومصرف اليابان للتعاون الدولي، والاتحاد الأوروبي.

7 - قـدم مصرف التنمية الآسيوي ما يربو على 16 قرضا للفيليبين. كما يقدم إليها المساعدة التقنية ويتولى إدارة مشـاريع المسـاعدة التقنية الممولة من مصادر أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي. ويتألف الدعـم المقـدم مـن الوكالة اليابانية للمساعدة الإنمائية الرسمية من منح ثنائية وقروض ثنائية ومساهمة واشتراك في مـنظمات متعددة الأطراف مثل مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وتنفذ الوكالة اليابانـية للـتعاون الدولي منحا ثنائية ولها في الوقت الحاضر تسعة مشاريع جارية في البلد. وينفذ المصرف الياباني للتعاون الدولي قروضا ثنائية تشمل الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية الاقتصادية. وله في الوقت الراهـن مشـروعان جاريـان، أحدهما في ميندناو. ويدعم البنك الدولي كما هو مبين في استراتيجيته لتقديم المساعدة القطـرية إلى الفيليبين للفترة 2000-2004، هدف الحكومة المتمثل في الحد من الفقر بالتركيز على سبعة مجالات عمل اسـتراتيجية هـي: (i) الانتعاش الاقتصادي؛ (ii) خدمات التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية؛ (iii) التنمية الريفية؛ (iv) التنمـية الحضـرية؛ (v) تنمية البنية الأساسية، ولا سيما في المحافظات؛ (vi) توفير بيئة مواتية من أجل توسع القطـاع الخـاص؛ (vii) إدخـال تحسينات على توجيه السياسات. وتوجد حاليا ستة مشاريع جارية للبنك الدولي في الفيليبيـن. وتنقسـم بـرامج تعاون الاتحاد الأوروبي في البلد إلى فئتين رئيسيتين هما: (i) التعاون الاقتصادي – الذي يهـدف إلى زيادة التجارة المتبادلة وتدفقات الاستثمار وتأكيد النفع المتبادل؛ (ii) التعاون الإنمائي – الذي يتصدى للفقر في المناطق الحضرية والريفية. وكان للاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية تسعة مشاريع في الفيليبين، بما

فـــي ذلك دعم الإصلاح الزراعي في مشروع وسط ميندناو، الذي بدأت إدارة الإصلاح الزراعي في تنفيذه في كانون الثاني/يناير 2001.

استراتيجية الصندوق في الفيليبين

8 - تركـــز استراتيجية الصندوق في الفيليبين على ما يلي: (i) تعزيز الإصلاح المتعلق بحيازة الأصول الإنتاجية مـــن أجـــل المعدميـــن، والعدل في توزيع الأراضي، وتأمين الحيازة؛ (ii) التشديد على تحسين إدارة الموارد الطبيعية والتدخلات الرامية إلى تحسين الإنتاجية؛ (iii) تقوية الإدارات المحلية والمنظمات الشعبية؛ (iv) تعزيز جهود الوكالات المخـــتلفة والعمـــل علـــى تضافرها سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي؛ (v) تقوية الصلات بين المجتمع المحلـــي ومقدمـــي الخدمـــات المختلفة؛ (vi) تعزيز قدرة وحدات الحكم المحلي على الإحساس باحتياجات الفقراء في المناطق الريفية وعلى تلبيتها.

الإطار المنطقي للمشروع

9 - يـــتطلع الصـــندوق إلى تمويل مشروع مجتمعي متعدد القطاعات في المناطق المرتفعة والساحلية في المنطقة العاشرة والثالثة عشرة لأن: (i) هذه المناطق هي من أفقر المناطق في الفيليبين، ويوجد فيها السكان الأصليون وغيرهم مـــن زراع المـــرتفعات والنســـاء والمجـــتمعات المحلـــية الساحلية والمستفيدون من الإصلاح الزراعي وهم من أكثر المجموعـــات السكانية فقرا وعوزا وضعفا؛ (ii) تحتاج منطقة المشروع إلى استثمارات لتوفير البنى الأساسية الريفية، وتحســـين الخدمات الأساسية، وعكس اتجاه التدهور البيئي، وتحسين انتاجية الموارد الطبيعية إذا أريد خفض الفقر إلى حـــد بعيد وبطرق مستدامة؛ (iii) تفتقر المجتمعات المحلية المستهدفة إلى إمكانية الحصول على السلع والخدمات (مثل التســـهيلات المـــتعلقة بالإرشـــاد الزراعي والائتمان والمدخلات وتسهيلات ما بعد الحصاد)؛ (iv) ولم يتم بعد إعمال الحقوق القانونية للسكان الأصليين، وتعاني النساء من الحرمان؛ (v) يمكن أن يزيد بناء المؤسسات المجتمعية التضامن بيـــن الفقـــراء، وأن يزيد من قدرتهم على المساومة، ويحسن فعالية تقديم الخدمات من جانب المنظمات غير الحكومية ويقلل من تكاليفه؛ (vi) التكنولوجيات الزراعية وغير الزراعية موجودة ويمكنها زيادة إنتاجية الموارد الطبيعية بطرق مستدامة وإيجاد فرص عمل، وفرص لإدرار الدخل في القطاع غير الزراعي. وأخيرا لا يوجد مشروع رئيسي يدعمه مانحون يركز على الفقراء في منطقة المشروع، والجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة عاجزة عن تمويل الاستثمارات اللازمـــة. ومـــع ذلـــك فإن الحكومة تهيئ البيئة المواتية اللازمة لمعالجة المسائل المتعلقة بملكية الأراضي عن طريق البرنامج الشامل للإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية من خلال قانون تحديث الزراعة وصيد الأسماك وقضايا السكان المحليـــين بإنشـــاء اللجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين. كما شرعت الحكومة في اتخاذ تدابير لتأمين التعاون بين الوكالات الحكومية المحلية والوطنية المختلفة، وكما تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسوف يكمل المشروع البرامج الحكومية الأخرى الجارية في المنطقة.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

10 - سوف يشمل المشروع في البداية 270 قرية في المنطقتين العاشرة (كراغا) والثالثة عشرة (شمالي ميندناو). وبعد عملية جمع بيانات ومشاورات مستفيضة على المستوى المحلي اختيرت 250 قرية على أساس وجود المنتفعين المرتقبين فيها الذين يشملون: (i) المستفيدين من الإصلاح الزراعي؛ (ii) مستخدمي الأراضي الذين يعملون في ظل نظم أخرى للملكية مثل الحراجة الاجتماعية المتكاملة؛ (iii) السكان الأصليين؛ (iv) غيرهم من الزراع الفقراء في المناطق المرتفعة؛ (v) النساء؛ (vi) مجتمعات صيد الأسماك المحلية الفقيرة الواقعة على السواحل وضفاف البحيرات وسوف تختار 20 قرية إضافية أثناء فترة تنفيذ المشروع.

11 - تمثل المناطق المرتفعة نحو 60% من منطقة المشروع؛ والباقي هو مناطق ساحلية. والكثافة السكانية تتفاوت تفاوتا كبيرا. ويتراوح معدل سقوط الأمتار بين 600 1 ملليمتر على الساحل إلى ما يربو على 500 2 ملليمتر على التلال. ومنطقة المشروع جيدة الصرف ومناسبة لإنتاج الذرة وجوز الهند وأرز المناطق المرتفعة والكسافا والخضر والجذريات. وفي المناطق المنخفضة حيث تتراوح الأراضي بين مستوية ومتموجة يسود انتاج الأرز باستخدام مياه الري وبالإعتماد على مياه الأمطار. وتنتشر في جميع المناطق الغلات الشجرية وغيرها من محاصيل البساتين – البن والكاكاو والفلفل الأسود والكسافا والبطاطا والخضر. ومن الصعب جدا الوصول إلى منطقة المشروع، ولاسيما المناطق المرتفعة.

12 - الفقر منتشر في ميندناو على نحو أكبر من المتوسط الوطني، وهذا يعكس صورة قلة فرص العمل وإدرار الدخل والافتقار إلى الوصول إلى الأصول الإنتاجية والخدمات الاجتماعية والمالية الأساسية. ويمثل السكان الأصليون في المناطق الجبلية أفقر فئة من السكان. ومن ناحية الفقر في الريف تشغل المنطقتان اللتان يشملهما المشروع المرتبة الثالثة عشرة (المنطقة الثالثة عشرة) والمرتبة الحادية عشرة (المنطقة العاشرة) من بين 16 منطقة. ويعيش نحو 59% من السكان في المنطقة الثالثة عشرة و63% من السكان في المنطقة العاشرة تحت خط الفقر. ويبلغ متوسط العمر المتوقع في منطقة المشروع 65 سنة بالمقارنة بالمتوسط الوطني الذي يبلغ 70 سنة. ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة يبلغ 83% في حين أن المتوسط الوطني يبلغ 94 في المائة. ونحو 30% من الفقراء في المنطقتين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، 54% منهم لا تتوافر لديهم الكهرباء، ولا يستطيع أكثر من 80% منهم الحصول على ائتمان من المؤسسات المالية الرسمية.

13 - تتألف المجموعة المستهدفة من المجتمعات المحلية الفقيرة المحرومة التي تضم السكان الأصليين وأسر صيادي السمك الحديين والمستفيدين من الإصلاح الزراعي والعمال الزراعيين المعدمين وسكان المرتفعات والنساء. والسكان الأصليون هم أفقر المجموعات السكانية في البلد وأكثرها حرمانا، وترتفع بينهم معدلات الأمية والبطالة والإصابة بالأمراض والوفيات وسوء التغذية. وتقع مستوطناتهم في مناطق نائية ولا يمكنهم الحصول على الخدمات الأساسية. وقد حددت إدارة الإصلاح الزراعي مجتمعات الإصلاح الزراعي المحلية بوصفها مناطق ذات أولوية لتملك الأرض وتوزيعها. بيد أن توزيع الأراضي دون توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية اللازمة وتقديم خدمات الدعم

الملائمة في الوقت المناسب لا يكفل زيادة الإنتاجية والدخول. ومعظم الأسر المعيشية في المناطق الساحلية لا يملك أي أرض زراعية؛ وبعضهم يلجأ إلى الزراعة بوصفهم مستأجرين أو عمالا زراعيين أجراء. وللنساء في الفيليبين وضع أفضل من النساء في بلدان كثيرة أخرى لكن حياتهن في المناطق الساحلية والمرتفعة في المنطقتين العاشرة والثالثة عشرة أصعب من حياة الفيليبينيات في مناطق أخرى. ولا يرجع هذا الاختلاف إلى التمييز بقدر ما يرجع إلى انخفاض مستوى تنميتهن الاجتماعية الاقتصادية وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

14 - الهدف العام للمشروع هو الحد من ضعف المجموعة السكانية المستهدفة وتعزيز الأمن الغذائي لنحو 500 58 أسرة منخفضة الدخل (000 310 نسمة) يعيشون في منطقة المشروع. وسوف يحقق ذلك عن طريق: (i) تعزيز/تقوية المؤسسات المجتمعية للسكان الأصليين وزراع المرتفعات الفقراء والمستفيدين من الإصلاح الزراعي والأسر الفقيرة لصيادي الأسماك والمجموعات النسائية للعون الذاتي وجعلها معتمدة على نفسها وقادرة على الاضطلاع بأنشطتها الإنمائية الخاصة؛ (ii) تشجيعها على المحافظة على قاعدة مواردها الطبيعية وتحسينها؛ (iii) تحسين الهياكل الأساسية القروية؛ (iv) تيسير تمثيل السكان الأصليين في المجالس المحلية ومنحهم شهادات/سندات ملكية لأراضي أجدادهم؛ (v) زيادة استجابة وحدات الحكم المحلي وغيرها من الهيئات المقدمة للخدمات، للاحتياجات المتنوعة للمؤسسات المجتمعية.

جيم - عناصر المشروع

15 - يتألف المشروع من ستة عناصر هي: (i) المؤسسات المجتمعية والتنمية التشاركية؛ (ii) الاستثمار المجتمعي؛ (iii) إدارة الموارد الطبيعية؛ (iv) خدمات ودراسات الدعم الاجتماعي الاقتصادي؛ (v) إنشاء صندوق لدعم السكان الأصليين؛ (vi) إدارة المشروع. وفي هذا الإطار سيوجه المشروع لتلبية احتياجات المستهدفين على أساس احتياجات المجتمعات المشتركة المحددة من خلال عمليات استشارية تشاركية. وسوف تقوم المؤسسات المجتمعية بالتخطيط لجميع المبادرات الإنمائية على المستوى المجتمعي وتنفيذها ورصدها.

المؤسسات المجتمعية والتنمية التشاركية

16 - سيقوم هذا المشروع ببناء قدرة المجتمعات المحلية ومنظماتها الأصلية على المشاركة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يعمل المشروع على قيام عملية تعبئة اجتماعية وتخطيط تشاركي لتمكين المجتمعات المحلية من التخطيط لاستثمارات المشروع وتحديدها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. وسوف يمثل الإعداد الاجتماعي للمؤسسات المجتمعية وتعبئتها وتنظيمها وتمكينها أساس التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، بوصفه أساس التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، جوهر هذا المشروع. وستناط المسؤولية عن هذا العنصر بميسري التنمية في المنظمات غير الحكومية، الذين لديهم خبرة في تكوين المجموعات.

17 - سيمول أيضا ضمن هذا العنصر إنشاء صندوق للتخفيف من وطأة الفقر في كل بلدية من بلديات المشروع. ولن يستخدم هذا الصندوق إلا لمساعدة الفئات المنخفضة الدخل التي لا تشملها البرامج الوطنية والمحلية العادية. وسوف تتلقى مجموعات المساعدة الذاتية في المستوطنات المستهدفة هذه المساعدة.

الاستثمار المجتمعي

18 - سيمول المشروع الاستثمارات المجتمعية عن طريق إنشاء صندوق للهياكل الأساسية الريفية الصغيرة وإنشاء احتياطي لعمليات التمويل الصغير جدا. وسوف يقدم أموالا لتمويل المشاريع الفرعية للبنية الأساسية التي تندرج تحت خطط التنمية المجتمعية. وسوف تسهم مجموعات المستفيدين من هذه الصناديق بما يصل إلى 10% من تكاليف البنية الأساسية على هيئة نقد ومواد و/أو يد عاملة، في حين ستقدم وحدات الحكم المحلي الأموال المقابلة. وسوف يضطلع المستفيدون ووحدات الحكم المحلي بإدارة الاستثمار المقترح وصونه الروتيني والدوري وتمويله. وسوف تحدد المؤسسات المجتمعية معظم الأشغال وتضع أولوياتها وتخطط لها وتنفذها وتديرها، مع تقديم الدعم التقني في عمليات التصميم والتنفيذ والمراقبة من جانب وحدات الحكم المحلي. ولن يستخدم مقاولو القطاع الخاص إلا في الإنشاءات المدنية المعقدة. وسوف تتلقى مجموعات المنتفعين ووحدات الحكم المحلي تدريبا على إدارة البنية الأساسية وصيانتها. وسوف يفيد ما لايقل عن 40% من الاستثمار في البنية الأساسية مستوطنات السكان الأصليين مباشرة. وسوف تتدفق أموال المشروع مباشرة من وحدات الحكم المحلي إلى المجتمعات المحلية، وسوف تقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة التقنية اللازمة للتنفيذ.

19 - كما أنشئ صندوق احتياطي لتمويل المشروعات الفردية الصغيرة، وقد يبدأ تشغيله ابتداء من السنة الثالثة للمشروع وفقا لنتائج استعراض ستجريه المؤسسة الائتمانية في منطقة المشروع. وسوف يقيم هذا الاستعراض الطلب على الائتمانات الصغيرة واستعداد المستفيدين وشركائهم (المنظمات غير الحكومية والتعاونيات) بالنسبة إلى الائتمانات التي من هذا النوع، ونوع المنتجات/الخدمات التي يحتاج إليها المستفيدون أكثر من غيرها. وإذا لم يدرج تمويل المشروعات الفردية الصغيرة في المشروع سيخصص صندوق الاحتياطي لأوجه أخرى من الإنفاق.

إدارة الموارد الطبيعية

20 - سوف يعمل المشروع على تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج أراضي المستفيدين وإنتاجيتها، ويعزز الإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك وفرص إدرار الكسب المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية.

21 - **إدارة الموارد من الأراضي** – سوف ينصب التركيز على اختبار واستحداث مفاهيم وتكنولوجيا محسنة لإدارة الزراعة والموارد الطبيعية من خلال المشاركة المجتمعية وبحوث المواءمة وعمليات الإرشاد الزراعي المحسنة. وستتمثل الأولوية العليا في إدخال تكنولوجيا مؤكدة الفائدة ونافعة للفقراء وذلك تلبية لطلب المستفيدين. وسوف تتمثل الأولوية الثانية في إدخال تكنولوجيات واعدة لزيادة تنقيحها واختبارها قبل نشر استخدامها على نطاق أوسع.

22 - **إدارة مستجمعات المياه** – سوف يساعد المشروع المجتمعات المحلية – التي تدعمها وحدات الحكم المحلي – على إعداد خطط لإدارة مستجمعات مياه بأكملها (يمكن أن تشمل أكثر من بلدية واحدة) وعلى تعبئة موارد لتنفيذها.

وسوف يمول المشروع خطة شاملة لإدارة مستجمعات المياه الصغيرة جدا لكل وحدة من وحدات الحكم المحلي وتنفيذها. وسوف يساعد البلديات أيضا على تحسين أو تحديث خططها الراهنة المتعلقة بمستجمعات المياه. وفي جميع النواحي المتعلقة بالتخطيط لمستجمعات المياه وإدارتها في المناطق المعلن رسميا أنها أملاك الأجداد سوف يبلغ المشروع مجموعات السكان الأصليين بهذا الشأن ويحصل على موافقة مسبقة منهم قبل صرف أي أموال من المشروع.

23 - **تنمية مصائد الأسماك** – سوف يروج المشروع للإدارة المحسنة لموارد البحيرات والموارد البحرية وتنويع الدخل بين أسر صيادي السمك الفقيرة عن طريق إجراء بيانات عملية لتكنولوجيات مؤكدة الصلاحية والمواءمة التشاركية لتكنولوجيات أخرى. وسوف يسعى المشروع أيضا إلى تحسين عمليات ما بعد الحصاد والتسويق والتجهيز؛ وإدرار دخول تكميلية قائمة على موارد البحيرات والموارد البحرية؛ وتعزيز قدرة صيادي السمك والنساء وموظفي الإرشاد الزراعي.

24 - **مصائد الأسماك في بحيرة مينت:** سوف يستهدف المشروع مجتمعات صيد الأسماك الواقعة على بحيرة مينت وذلك بتعزيز مؤسسات إدارة موارد البحيرة. وسوف ينقح الخطة الرئيسية للبحيرة، ويعزز تحالف تنمية بحيرة مينت عن طريق ضم ممثلين لمجتمعات صيد الأسماك الصغيرة إلى هذا التحالف. وسوف يقوم مكتب مصائد الأسماك والموارد البحرية، بالتشاور مع وحدات الحكم المحلية المعنية، بوضع تدابير تنظيمية ونظام للملكية من أجل الإدارة المستدامة لموارد البحيرة.

خدمات ودراسات الدعم الاجتماعي – الاقتصادي

25 - سوف يدعم هذا العنصر، الذي يكمل ويعزز تركيز المشروع على المبادرات المجتمعية التي تقودها المجتمعات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية، أربعة أنواع من الأنشطة هي: (i) تقديم الخدمات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بالصحة ومكافحة الأمية والمدارس الابتدائية التي تديرها المجتمعات المحلية لصالح مجتمعات السكان الأصليين؛ (ii) التسويق وتجهيز المشاريع؛ (iii) إجراء سلسلة من الدراسات المتخصصة التي ستسهم في خفض انتشار الفقر، وزيادة الأمن الغذائي الأسري والدخل في المدى الأطول؛ (iv) تقديم الدعم المؤسسي إلى الوكالات الميدانية العاملة في منطقة المشروع.

إنشاء صندوق لدعم السكان الأصليين

26 - سوف يقدم المشروع المساعدة على البدء سريعا في تنفيذ الأحكام الرئيسية من قانون حقوق السكان الأصليين، ولا سيما ما يؤثر منها مباشرة في رفاهية السكان الأصليين. وعلى الأخص سيقوم بما يلي: (i) تقديم الدعم إلى حملات التوعية لضم زعماء المجالس القبلية إلى المجالس الإثمائية التابعة لوحدات الحكم المحلي المعنية؛ (ii) الاسهام في البرامج التوجيهية المتعلقة بقانون حقوق السكان الأصليين التي تستهدف السكان الأصليين، والمسؤولين في وحدات الحكم المحلي والوكالات الميدانية المختصة؛ (iii) المساعدة على تعيين حدود أملاك الأجداد ورسم خرائط لاستخدام

الأراضـــي؛ (iv) المســـاعدة علـــى وضع خطط لحماية أملاك الأجداد وتنميتها على نحو مستدام وإدراجها في الخطط المحلية والوطنية؛ (v) تقديم المساندة التنظيمية للتشجيع على إقامة ائتلافات بين المجتمعات المحلية القبلية.

إدارة المشروع

27 - الغرض من ترتيبات إدارة المشروع هو تحسين حصول المجتمعات المحلية على الخدمات المختلفة بالحصول علـــى مساعدة مختلف الوكالات وجهودها دعما لوحدات الحكم المحلي. وسيكون مكتب تيسير المشروع القائم في مدينة بوتـــوان (عاصمة المنطقة الثالثة عشرة)، تحت رعاية إدارة الإصلاح الزراعي، مسؤولا عن تخطيط المشروع وتنفيذه وتنســـيقه ومراقبته عموما. أما الإدارة اليومية للمشروع فستكون من مسؤولية بلدية وحدة الحكم المحلي. وعلى مستوى المحافظـــة سيضـــطلع مكتب تنسيق المشروع في المحافظة بالمسؤولية الرئيسية عن تقديم المساعدة التقنية إلى وحدات الحكم المحلي.

28 - ســـيغطي المشروع التكاليف التشغيلية للتنسيق، من خلال سلسلة من اللجان على المستويات المختلفة وسيكون مســـؤولا عـــن تنسيق المشروع. وعملا على توفير الإدارة الأساسية والمعلومات عن الأداء سيقام نظام شامل لمراقبة وتقييم المشروع وستتخذ ترتيبات لجمع البيانات عن طريق تعيين موظفين للمراقبة.

29 - ســـيتحمل المشـــروع أيضا تكاليف التشغيل والنقل المتعلقة بالمكاتب الإقليمية المحلية وبرنامج تدريبي شامل وعقـــود لإعـــداد كتيـــبات وإنشاء نظام التشغيل للمراقبة والتقييم وإجراء دراسات إحصائية أساسية وإجراء استعراض منتصف الفترة ودراسة تقييم أثر إنجاز المشروع.

دال – التكاليف والتمويل

30 - يقدر مجموع تكاليف المشروع، بما في ذلك الطوارئ والرسوم والضرائب، بمبلغ 21,6 مليون دولار أمريكي، بمـــا فـــي ذلك 28% من العملات الأجنبية. وقدرت التكاليف على أساس أسعار يوليو/تموز 2001. وتضيف الطوارئ الســـعرية نحـــو 6% إلى مجموع التكاليف الأساسية، وحسبت الضرائب والرسوم بالاسعار السائدة وهي تبلغ نحو 1,9 ملـــيون دولار أمريكي، أي نحو 9% من مجموع تكاليف المشروع. وسيكون موعد إنجاز المشروع بعد تاريخ بدء نفاذ مفعول اتفاقية القرض بست سنوات، وسيكون موعد إقفال القرض بعد موعد إنجاز المشروع بستة أشهر.

31 - ســـيمول القـــرض المقترح تقديمه من الصندوق والبالغ نحو 14.8 مليون دولار أمريكي 68.6% من تكاليف المشـــروع. سوف تسهم الحكومة بمبلغ 3.0 مليون دولار أمريكي، أي بما نسبته 13.9% من تكاليف المشروع؛ وسوف تســـهم وحدات الحكم المحلي بنسبة 10.3% وسيسهم المستفيدون بما نسبته 7.1 في المائة. وسوف تبلغ مساهمة وحدات الحكم المحلي 2.9 مليون دولار أمريكي، وسوف تمول من مخصص الإيرادات الداخلية أو من مصادر أخرى باستثناء المساهمة العينية. ويبين الجدول 1 مجمل تكاليف المشروع، أما الجدول 2 فيبين الترتيبات التمويلية المقترحة.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
1 - المؤسسات المجتمعية والتنمية التشاركية	2 325	267	2 593	10	13
2 - استثمارات المجتمعات المحلية	5 252	2 877	8 129	35	42
3 - إدارة الموارد الطبيعية	1 086	976	2 063	47	11
4 - خدمات ودراسات الدعم الاجتماعي-الاقتصادي	845	924	1 769	52	9
5 - صندوق دعم السكان الأصليين	2 966	-	2 966	-	15
6 - إدارة المشروع	1 350	339	1 689	20	9
مجموع التكاليف الأساسية	13 824	5 384	19 208	28	100
الطوارئ المادية	726	411	1 137	36	6
الطوارئ السعرية	895	331	1 226	27	6
التكاليف الكلية للمشروع	15 446	6 125	21 571	28	112

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الحكومة		وحدات الحكم المحلي		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
1 - المؤسسات المجتمعية والتنمية التشاركية	2 190	77.0	384	13.5	198	7.0	72	2.5	2 845	13.2	286.6	3 005.9	193.8
2 - استثمارات المجتمعات المحلية	6 144	64.1	964	10.1	1 846	19.3	632	6.6	9 587	44.4	2 932.9	6 430.5	1 036.0
3 - إدارة الموارد الطبيعية	1 875	85.1	288	13.1	41	1.9	-	-	2 204	10.2	341.3	468.5	89.4
4 - خدمات ودراسات الدعم الاجتماعي-الاقتصادي	1 441	72.3	459	23.1	92	4.6	-	-	1 992	9.2	883.8	1 120.4	218.8
5 - صندوق دعم السكان الأصليين	1 945	63.0	309	10.0	-	-	833	27.0	3 087	14.3	-	2 126.8	236.3
6 - إدارة المشروع	1 210	65.1	603	32.5	45	2.4	-	-	1 857	8.6	382.4	1 735.7	122.7
مجموع الصرف	**14 804**	**68.6**	**3 007**	**13.9**	**2 222**	**10.3**	**1 538**	7.1	**21 571**	**100**	**4 827.0**	**14 887.8**	**1 897.1**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

32 - **التوريد** – سيجري توريد السلع والخدمات التي يمولها الصندوق وفقا لمبادئ الصندوق التوجيهية المتعلقة بالتوريد. وسوف تنفذ المجتمعات المحلية جميع الأشغال المدنية داخل القرى، التي تقل تكاليفها عن 000 20 دولار أمريكي، وسوف تقدم وحدات الحكم المحلي الدعم التقني والدعم بالمواد. وسوف تمنح عقود الأشغال المدنية التي تكلف أكثر من 000 20 دولار أمريكي عن طريق مناقصات تنافسية محلية للمقاولين المحليين المؤهلين. وسوف تعين وحدات الحكم المحلي حسب الأصول (بموجب اتفاق) لتولي توريد مواد البنية الأساسية. وسيكون توريد المركبات والمعدات وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية المحلية. وسيكون توريد سائر البنود والخدمات التي تقل تكاليفها عن 000 50 دولار أمريكي طبقا لإجراءات التسوق المحلية، وسيكون توريد سائر البنود والخدمات التي تفوق تكاليفها 000 50 دولار أمريكي حسب إجراءات وحدات الحكم المحلي المتعلقة بالمناقصات التنافسية المفتوحة للموردين الدوليين. وستقتضي البنود التي تبلغ تكاليفها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر إجراء استعراض مسبق من جانب الصندوق قبل التوريد.

33 - **عمليات الصرف** – ستفتح الحكومة حسابا خاصا لتمويل حصة الصندوق من النفقات التي تنطبق عليها الشروط بمخصص معتمد يبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي. وسوف تتولى إدارة الشؤون المالية إدارة ذلك الحساب. وسيقوم الصندوق بصرف مبالغ تودع في الحساب الخاص على أساس طلبات السحب التي يعدها مكتب تيسير المشروع، وتحال إلى مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة عن طريق إدارة الإصلاح الزراعي وإدارة الشؤون المالية. وستقوم إدارة الشؤون المالية بالصرف من الحساب الخاص إلى إدارة الإصلاح الزراعي التي، بدورها، تقوم بالصرف إلى مكتب تنسيق المشروع طبقا لخطة العمل والميزانية السنويتين المعتمدتين.

34 - وسوف تقدم جميع الوكالات التي تتلقى أموال المشروع كشف إنفاق إلى مكتب تيسير المشروع شهريا. وسيقوم مكتب تيسير المشروع بتجميع وتجهيز طلبات السحب في الوقت المناسب بالنسبة إلى جميع نفقات المشروع المؤهلة لتقديمها إلى الصندوق من جانب دائرة الإصلاح الزراعي من أجل الاسترداد أو التجديد. وستكون هذه الطلبات مستندة إلى كشف انفاق بالنسبة إلى أي مطالبة واحدة لا تتجاوز قيمتها 000 50 دولار أمريكي. وسوف تحتفظ الوكالة المنفذة بالمستندات المؤيدة للنفقات كي يفحصها الصندوق دوريا خلال فترة إشرافه على المشروع. ويمكن أن تغطي كشوف الإنفاق كل فئات الصرف. وستغطي هذه الكشوف في البداية كل النفقات المتصلة بالتدريب المحلي وبتكاليف التشغيل الإضافية والعقود التي تتجاوز قيمتها 000 50 دولار أمريكي؛ وسيحتفظ بالمستندات ذات الصلة من أجل التفتيش الدوري أثناء البعثات الإشرافية والمراجعات السنوية للحسابات. وسوف تكون عمليات السحب من حساب القرض لسائر النفقات مستوفاة المستندات.

35 - فور نفاذ مفعول الاتفاقية وقبل ايداع أول مبلغ في الحساب الخاص، سينشئ المشروع نظامه المحاسبي ونظامه للمراقبة الداخلية. وسوف يحتفظ مكتب تيسير المشروع وكل وكالة منفذة – أي وحدات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية ودائرة الزراعة ودائرة البيئة والموارد الطبيعية واللجنة الوطنية للسكان الأصليين – بالسجلات والحسابات المالية اللازمة، التي ستطبق فيها الممارسات الحسابية المقبولة عموما لبيان التقدم المحرز في المشروع وتحديد موارده وعملياته ونفقاته. وسوف تبين حسابات المشروع جميع العمليات المالية التي تجري خلال

فـــترة المشروع سواء بالنسبة إلى القرض المقدم من الصندوق أو التمويل الحكومي حسب عناصر المشروع وبصورة مستقلة وفقا لفئات الانفاق النمطية. وسوف يحتفظ بحسابات المشروع بصورة مستقلة عن أي حساب ميزانية روتيني أو أي حســـاب آخر لمشروع ممول تمويلا خارجيا. وسوف يتولى مكتب تيسير المشروع تجميع حسابات المشروع، ويقدم بيانات مالية سنوية بنفقات المشروع عن كل سنة مالية إلى الصندوق، من خلال إدارة الإصلاح الزراعي، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المالية.

36 - **مـــراجعة الحسابات** – وبموافقة مسبقة من الصندوق، ستتعاقد إدارة الإصلاح الزراعي مع مراجعين مستقلين لمـــراجعة حســـابات المشروع (إدارة الإصلاح الزراعي وحدات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيـــئات المنفذة للمشروع) بصفة منتظمة وتقدم تقريرا سنويا، وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بمراجعة الحسابات. ستقدم الحســـابات المـــراجعة وتقرير مراجعة الحسابات، بشكل متفق عليه مع الصندوق وبحيث يتضمن التقرير آراء مستقلة بشأن كشوف الانفاق وعمليات الحسابات الخاصة وحسابات المشروع إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من نهايـــة كـــل سنة مالية حكومية حتى إقفال القرض. وسوف يتضمن تقرير مراجع الحسابات رسالة مستقلة موجهة إلى الإدارة. وسوف يقدم إلى الصندوق رد مكتب تيسير المشروع وغيره من الهيئات المنفذة للمشروع، حسب الحالة، على الرسالة الموجهة إلى الإدارة، وذلك خلال شهر من استلام الحسابات المراجعة. وفي حالة عجز لجنة مراجعة الحسابات عـــن الانتهاء من مراجعة حسابات المشروع خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية يعين مراجعو حسابات مستقلون يقبلهم الصندوق.

واو – التنظيم والإدارة

37 - ستكون المؤسسات المجتمعية ذاتها مسؤولة عن تنفيذ جميع الأنشطة المجتمعية بمساعدة مجالس التنمية القروية وســـتكون معظم المسؤوليات المتعلقة بتنفيذ وإدارة المشروع متسمة باللامركزية ومناطة بوحدات الحكم المحلي البلدية، التـــي تـــتولى مسؤولية الإرشاد الزراعي ومصائد الأسماك البلدية والخدمات الصحية والبنية الأساسية الريفية. وستقدم الوكالات الوطنية الأربع التي تؤدي دورا في إدارة وتنمية الموارد الطبيعية وفي الجهود المحلية – وهي دائرة الزراعة ودائـــرة البيـــئة والموارد الطبيعية ودائرة الإصلاح الزراعي واللجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين – الدعم التقني لوحدات الحكم المحلي (للاطلاع على التفاصيل انظر الذيل الرابع).

38 - وســـوف تـــنظم عمليات المشروع في البداية من خلال ثلاثة كتيبات تنفيذية هي كتيب تنفيذ المشروع وكتيب صـــندوق الاســـتثمارات المجتمعية وكتيب التدخلات المتعلقة بالسكان الأصليين. وسوف تعد الكتيبات الثلاثة بمشاركة إيجابية من جميع أصحاب المصلحة. وسوف يوضع كتيب تكميلي بشأن تمويل المشروعات الفردية الصغيرة في إطار صـــندوق الاستثمارات المجتمعية، بشرط أن تكون نتائج الدراسة المتعلقة بالحالة الانتمائية في منطقة المشروع إيجابية. وفـــي حيـــن وافقـــت الحكومة والصندوق على أن تكون هذه الكتيبات جزءا متمما لوثائق المشروع فإنه يجوز إدخال تغييرات عليها في المستقبل بموافقة الطرفين لكي تلائم احتياجات المشروع.

39 - **المراقبة والتقييم** – ستجري مراقبة المشروع وتقييمه من منظور المدخلات والنواتج وسير العمل والأثر. وقد حددت مؤشرات رئيسية للأداء ومناسبة لقياس مدى التأثير مقارنة بأهداف المشروع ونواتجه وأنشطته؛ وهي مدرجة في الإطار المنطقي. وسوف تحتاج إلى تنقيح/تعديل أثناء تنفيذ المشروع.

زاي – المبررات الاقتصادية

40 - **المستفيدون** – يقدر أن 500 58 أسرة معيشية ستستفيد من أنشطة المشروع المتعلق بالاستثمار المباشر، بما في ذلك، انتاج المحاصيل ومصائد الأسماك وخفض تكاليف النقل والأنشطة غير الزراعية وتحسين التغذية والصحة. وحيث أن الأسرة المعيشية تضم في المتوسط 5.3 شخص فإن مجموع عدد المستفيدين يقدر بـ 050 310 شخصا. وستكون حصة المستفيد من المشروع من التكاليف الكلية للمشروع 69 دولارا أمريكيا أو 369 دولارا أمريكيا للأسرة.

41 - **التحليل الاقتصادي** – اضطلع بتحليل اقتصادي على أساس التكاليف الاقتصادية التقديرية للمشروع. وكان معدل العائد الاقتصادي هو 27.3% وهذا يبين أن المشروع سليم جدا. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن تقديرات الفوائد قد استندت إلى افتراضات فيما يتعلق بعدد ونوع الأنشطة المرجح أن يضطلع بها المستفيدون. وكما هو الحال بالنسبة إلى أي مشروع قائم على الطلب فإن التكوين الفعلي للفوائد قد يختلف اختلافا كبيرا.

42 - **تكافؤ الجنسين والأمن الغذائي الأسري** – سيكون للمشروع أثر إيجابي في تغذية النساء والأسر وأمنهما الغذائي، وسوف يدرج منظور يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين في جميع أنشطته. فستكون جميع النساء في المستوطنات المستهدفة عضوات في المؤسسة المجتمعية، وسوف تتألف مجموعات العون الذاتي في المقام الأول من النساء. وعلاوة على ذلك فإن النساء سيمثلن 50% من أعضاء اللجنة وموظفي المؤسسات المجتمعية، وسيكون النساء متساوين مع الرجال في عدد ممثليهن في اللجنة التنفيذية التي تدير صندوقي التخفيف من وطأة الفقر والبنية الأساسية. وسوف يخصص ما نسبته 40% من الأموال لتمويل المشاريع الفرعية التي ستفيد مباشرة النساء اللائي سيدرن استخدام هذه الأموال بأنفسهن. وعلى الصعيد المجتمعي ستمثل النساء 50% من عدد المنظمين. وسوف تستفيد النساء من توفير المياه الصالحة للشرب وحدائق الفاكهة والخضر الملحقة بالمنازل وصوبات النباتات إنتاج الحيوانات الصغيرة من ناحية تحسين صحة الأسر ودخلها. وسوف يوجه المشروع الاهتمام بصفة خاصة إلى التدريب على المهارات بالنسبة للنساء وبرامج تدريب الموظفين في مجال العلاقات بين الجنسين والمسائل المتعلقة بهما.

حاء – المخاطر

43 - يواجه المشروع مخاطرتين رئيسيتين. تتعلق الأولى بالاتجاه الجديد نحو التنمية الريفية القائمة على إقامة شراكات حقيقية بين الوكالات والمجتمعات المحلية المختلفة وفقا لسياسة الحكومة.بيد أنه ما زال يتعين بذل جهود لكفالة التوافق المنشود بين الوكالات الوطنية ووحدات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك فإنه لم تتأسس بعد شراكة مع المؤسسات المجتمعية للفقراء، ولا سيما السكان الأصليين.

44 - ولذا فإن النهج الكثيف العمليات التشاركي القائم على الطلب الذي يركز على المجتمع المحلي سيتطلب إدخال تغييرات كبيرة على النظم والعمليات القائمة. كما سيستلزم تغيير مواقف الموظفين ومنهجياتهم في العمل. وفي حين أن

هــذه الحقيقة قد تؤخر تنفيذ المشروع فقد تصدي لهذه المخاطرة بإدراج استثمارات لتيسير التغييرات المنشودة، بما في ذلك إعداد دراسات فنية ودراسات مؤسسية ومتعلقة بالتوعية وببناء القدرات. وبهذه الطريقة يؤمل الاستفادة من المزايا النسبية للوكالات الشريكة المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المحددة. وعلاوة على ذلك فقد تحققت فعلا تغييرات كبيرة خــلال العقد الماضي في منهجية العمل وفي نظرة موظفي الوكالات الوطنية ووحدات الحكم المحلي. كما تشهد اللجنة الوطنــية المعنــية بالســكان الأصــليين إصلاحات مؤسسية هائلة ولقيت مؤخرا اهتماما ذا أولوية من جانب الحكومة الوطنية. وتعتبر شراكة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ممارسة معتادة في جميع أنحاء البلد.

45 - والخطــر الرئيسي الآخر هو أن استمرار الصراع في ميندناو قد ينتشر إلى منطقة المشروع التي لم تتأثر به إلــى حــد بعــيد حــتى الآن. بيد أن المشروع نفسه قد يكون تدبيرا مخففا لأنه قد يمنع الناس من الإنضمام إلى قوات المتمردييــن، وقــد تحــول الأنشطة المجتمعية والمشاريع الاقتصادية التي يرعاها انتباه الناس عن الأنشطة التخريبية والتدميرية.

طاء – الأثر البيئي

46 - نظرا لمستويات التدهور في كثير من مستجمعات المياه المتوسطة والعليا في منطقة المشروع والضرر الناجم عن الإفراط في صيد الأسماك والصيد غير المشروع في مياه المناطق الساحلية فإنه سيكون للمشروع فوائد بيئية كبيرة ولن يسبب المشروع أخطارا تذكر. وبالنسبة إلى مصائد الأسماك، كما هو الحال بالنسبة للزراعة، فإن الحل هو الحفاظ على الموارد وليس التوسع فيها. ولزيادة الناتج الزراعي قد يلزم زيادة استخدام الأسمدة والكيماويات الزراعية. بيد أنه بالاســتخدام الصــحيح للــزراعة الكنــتورية وزراعــة المصاطب سيحد إلى أدنى قدر من انجراف التربة وانسياب الكــيماويات. كما أن التدريب على الاستخدام الصحيح للكيماويات الزراعية سيقلل إلى أدنى حد من استخدامها الحالي المفــرط وغــير الحكيم، ويحد من تعرض مستعمليها لها. وستكون المكافحة المتكاملة للآفات عنصرا من عناصر نظم إنتاج المحاصيل بدعم من عدة مؤسسات بحثية.

47 - ينــتظر أن تحول تقنيات الزراعة المحسنة دون الحاجة إلى زراعة أراض حدية إضافية. بل إنها قد تخفض مســاحة الأراضي المزروعة، وتخفف بذلك الضغط على مزيد من الأراضي ذات التربة الضعيفة. وسوف يزيد إنشاء المشــاتل وغرس الأشجار الرصيد المستقبلي من الخشب المتاح للمجتمع المحلي ويقلل بمرور الوقت من الضغط على الأرصدة الحالية من خشب الغابات الطبيعية. وسوف يساعد إدخال النظم المحصولية المعمرة على تحقيق الاستقرار في ممارســاتهم الزراعية ويقلل من انجراف التربة. وأخيرا فإن إقامة روابط مع السوق ينتظر أن تشجع الزراع على أن يعتبروا مواردهم الطبيعية مصدرا قيما للدخل ينبغي الحفاظ عليه باتباع أساليب زراعية تحمي البيئة وتصونها.

48 - وقــد يسبب تحسين الطرق والدروب الموصلة إلى الريف بعض الأثر السلبي فيما يتعلق بتآكل التربة علاوة علــى الضــرر الحالــي الناجم عن الإزالة السابقة للغابات مع حدوث آثار سلبية في اتجاه المصب في المياه اللازمة للــزراعة وإطمــاء القــنوات .وسوف تطبق بعناية طرق للحيلولة دون استمرار انجراف التربة (مثل الصرف السليم والــتحديد الســليم للدروب والزراعة المحافظة على التربة) باعتبارها تدابير للتخفيف من الانجراف. وسيكون لإدارة المستجمعات الخاصة بنظم الري أثر إيجابي في البيئة وسوف تخفف من الآثار السلبية التي يمكن حدوثها.

ياء – السمات الابتكارية

49 - يتضمن تصميم المشروع سمات ابتكارية بالنسبة إلى الصندوق في الفيليبين لبعضها آثار في التغييرات المتعلقة بالسياسات، على النحو التالي: (i) حُدد المشروع ووُضع من خلال عملية استشارية تشاركية مكثفة اشتركت فيها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات غير المحلية المشتركة والوكالات المانحة وأصحاب مصلحة آخرون؛ (ii) سوف يستهدف المشروع أكثر المجتمعات المحلية حرمانا في منطقة المشروع، ولا سيما السكان الأصليين الذين لم يلقوا حتى الآن اهتماما كافيا من الوكالات المانحة أو الحكومة؛ (iii) سوف يزود المؤسسات المجتمعية بالقدرات التقنية والمالية والإدارية اللازمة للتخطيط لجميع المبادرات الإنمائية وتنفيذها ومراقبتها، ويمكنها من أن تصبح مركزا لجميع المبادرات الإنمائية وليس مجرد قنوات لتوصيل مدخلات المشاريع؛ (iv) قد اتبع المشروع نهجا مرنا للغاية قائما على الطلب في التخطيط والتنفيذ لضمان ارتباط أنشطته باحتياجات عملائه المستهدفين وآمالهم وقدراتهم الكامنة؛ (v) سوف يعزز المشروع المزايا النسبية للوكالات المختلفة، ويهيئ بيئة تمكينية للتآزر والتكامل.

50 - ترمي أنشطة المشروع إلى ضمان تنقيح السياسة العامة فيما يتعلق بالسكان الأصليين (مثل تخطيط وإدارة أملاك أجدادهم) والمجموعات الفقيرة الأخرى (مثل إدارة مصائد الأسماك الساحلية) مع آثار تتجاوز بكثير منطقة المشروع. وسوف يؤدي اتباع نهج إنمائي تشاركي إلى حدوث تغيير في ثقافة عمل الخدمات الحكومية وإلى تغييرات في سياسات هذه المؤسسات. فبدلا من أن تكون الوكالات الحكومية الوطنية، وحدات الحكم المحلي جهات منفذة فإنها ستكون مقدمة لخدمات تستجيب لمطالب السكان الريفيين. وبتولي المستفيدين جزئيا المسؤولية عن تمويل التكاليف التنظيمية والإدارية لاستثمارات البنية الأساسية، بما في ذلك طرق الوصول في المناطق الريفية فإن المشروع يمكن أن يمثل نموذجا لتمويل الصيانة الروتينية للدروب وطرق الوصول إلى القرى دون اللجوء إلى موارد خارجة عن الميزانية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

51 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الفيليبين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

52 - وجمهورية الفيليبين مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

53 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

54 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقـــدم الصندوق إلى جمهورية الفيليبين قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا إحدى عشر مليونا وســـتمائة ألـــف (11 600 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 أكتوبر/تشرين الأول 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شـــروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)

1 - **تدفق الأموال** - (أ) ستفتح إدارة الإصلاح الزراعي (وهي الوكالة الرائدة للمشروع) وتحتفظ بحسابين منفصلين احدهما بالبيزو الفيليبيني والآخر بالدولار الأمريكي لأغراض إيصال حصيلة القرض من الحساب الخاص إلى الأطراف المعنية بالمشروع. وسيقوم مكتب تيسير المشروع، وكل من إدارة الإصلاح الزراعي ودائرة الزراعة ودائرة البيئة والموارد الطبيعية واللجنة الوطنية المعنية بالسكان الأصليين (وهي تشكل معا الوكالات الحكومية المعنية بالمشروع) ووحدات الحكم المحلي بفتح حسابات منفصلة بالبيزو الفيليبيني وذلك لعمليات المشروع حصرا بالشروط والأوضاع الواردة في كتيب تنفيذ المشروع (سيشار إلى هذه الحسابات من الآن فصاعدا بحسابات المشروع).

(ب) ستقوم حكومة الفيليبين (الحكومة)، بما يتفق مع إجراءات الميزانية الوطنية، بإتاحة: (i) حصيلة قرض الصندوق؛ (ii) الأموال المقابلة بما تعادل قيمته التراكمية الإجمالية بالبيزو حوالي 000 007 3 دولار أمريكي للوكالة الرائدة للمشروع من وقت لآخر وكما يتطلب الأمر ذلك خلال فترة تنفيذ المشروع للقيام بأنشطة المشروع.

(جـ) ستقوم الوكالة الرائدة للمشروع بإتاحة الأموال وغيرها من الموارد (بما في ذلك حصيلة القرض والأموال المقابلة) بمكتب تيسير المشروع، كي يستخدمها المكتب أو يحولها على الفور إلى الوكالات الحكومية المعنية بالمشروع ووحدات الحكم المحلي كما يتطلب الأمر ذلك لتنفيذ المشروع وفقا لما يرد في كتيب تنفيذ المشروع وخطط العمل السنوية والميزانيات السنوية ومذكرة الاتفاقية الخاصة بالمشروع أو أي مذكرة اتفاقية بلدية ذات صلة كما سيرد ذكره أدناه.

(د) ستكون جميع المبالغ المتاحة لوحدات الحكم المحلي على شكل منح ولن تخضع هذه المبالغ لأي شكل من أشكال الفائدة أو الرسوم أو العمولة أو الخدمة أو أي شكل من أشكال الرسوم المفروضة الأخرى أو للتسديد نقدا أو عينا.

2 - **المبالغ المقابلة التي ستوفرها وحدات الحكم المحلي** - تضمن الوكالة الرائدة للبرنامج أن تقوم وحدات الحكم المحلي على الفور بتوفير أموال مقابلة من مواردها الخاصة بما يصل مجموعه الإجمالي بالبيزو الفيليبيني إلى ما يعادل 000 222 2 دولار أمريكي كما هو مطلوب للقيام بالمشروع خلال فترة تنفيذ المشروع وفقا لما يرد في كتيب تنفيذ المشروع وخطط العمل السنوية والميزانيات السنوية ومذكرة اتفاقية المشروع أو أي مذكرة اتفاقية بلدية ذات صلة.

3 - **تشغيل وصيانة البنى الأساسية** - تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن يقوم المنتفعون، الذين يعملون من خلال المجموعات المجتمعية المشكلة حسب الأصول لمثل هذا الغرض، ووحدات الحكم المحلي بالالتزام بالتشغيل والصيانة الاعتيادية لجميع البنى الأساسية التي يمولها المشروع، شريطة أن تتولى الوكالة الرائدة للمشروع المسؤولية كاملة عن

ملحق

إعـــادة اعمـــار هـــياكل الري التي يمولها المشروع بعد الاضرار التي قد تتسبب فيها الفيضانات أو العوامل الطبيعية الأخرى.

4 - **إعادة توزيع العاملين في وحدات الحكم المحلي** – تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن يعاد توزيع العاملين في وحدات الحكم المحلي بحيث يعملون بدوام كامل أو جزئي وفقا لما تقتضيه الحاجة في أنشطة المشروع قبل الإقلاع بها.

5 - **الاهـــتمام بقضـــايا الـــتمايز بيـــن الجنســـين** – تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن تكون النساء مساهمات ومستفيدات بشكل كامل من تنفيذ البرنامج. ولتحقيق هذه الغاية تضمن الوكالة الرائدة للمشروع ما يلي:

(أ) أن يـــتم تشـــجيع جميع النساء المؤهلات في المجتمعات المستهدفة ليصبحن عضوات في المؤسسة المجتمعـــية المعنية، وأن تتألف المجموعات المجتمعية المشكلة في هذه المجتمعات من النساء بشكل أساسي؛

(ب) أن تشـــكل النســـاء مـــا لا يقل عن 50% من منظمي المجتمعات المحلية، وأعضاء اللجنة التنفيذية وموظفي المؤسسات المجتمعية، وأعضاء (اللجان متعددة المعنيين من أصحاب الشأن)؛

(جـــ) أن يعـــود مـــا لا يقل عن 40% من الاستثمارات في ظل صندوق البنى الأساسية المجتمعية بالفائدة المباشرة على النساء اللواتي يدرن مثل هذه الاستثمارات؛

6 - **الاهـــتمام بقضـــايا الســـكان الأصليين** – تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن، يعطى الاهتمام بقضايا السكان الأصليين في تنفيذ المشروع الاعتبار الذي يستحقه وأن تضمن لتحقيق هذه الغاية ما يلي:

(أ) أن يـــنفذ المشـــروع بما يتفق مع الأحكام الرئيسية لقانون حقوق السكان الأصليين. وبدون الحد من عمومـــية مـــا ذكـــر أعلاه، أن يتم الحصول على قبول السكان الأصليين الحر المسبق والقائم على المعـــرفة (كمـــا تم تعريف هذا المصطلح في قانون حقوق السكان الأصليين) في تنفيذ جميع أنشطة المشروع في المجالات ذات الصلة بالسكان الأصليين؛

(ب) أن تتماشـــى أيـــة حقوق لاستخدام المناجم والغابات تمنح في منطقة المشروع مع الأحكام الرئيسية لقـــانون حقوق السكان الأصليين (بما في ذلك تلك المتعلقة بالقبول المسبق القائم على المعرفة) وأن توفر ما يلزم لإشراك السكان الأصليين في تخطيط وتنفيذ حقوق الاستخدام هذه؛

(جـــ) أن يتم احترام الحقوق الثقافية للسكان الأصليين حسب الأصول؛

(د) أن تدرج خطط حماية أراضي الأجداد وتنميتها بصورة مستدامة في خطط التنمية المحلية والوطنية؛

(هـــ) أن يـــتم تمثـــيل المجموعات القبلية بشكل كاف وعادل في التخطيط المجمل لأنشطة المشروع على جميع المستويات؛

(و) أن يـــتفق مســـح شهادات ملكية أراضي الأجداد ووضع الخرائط لها بموجب المشروع مع متطلبات مجلس تنظيم الإسكان واستخدام الأراضي وذلك لتيسير إدماجها في خطة استخدام الأراضي الخاصة بوحدات الحكم المحلي؛

(ز) أن تســتفيد مجتمعات السكان الأصليين بشكل مباشر بما لا يقل عن 40% من الاستثمارات في ظل صندوق البنى الأساسية المجتمعية؛

(ح) أن تحصـــل اللجان الوطنية المعنية بالسكان الأصليين على التمويل الكافي لممارسة صلاحياتها في منطقة المشروع؛

(ط) أن تقـــوم دائرة الشؤون الداخلية والحكومة المحلية، بحلول استعراض منتصف الفترة، بإصدار أمر إداري يـــنص على ضم رؤساء المجالس القبلية إلى مجالس التنمية المحلية، وأن يرافق ذلك أو يليه مباشرة إصدار دائرة الشؤون الداخلية والحكومة المحلية للمبادئ الموجهة والمعايير الخاصة باختيار الممثليـــن وموافقة المجالس القبلية عليها، وأن ينفذ الأمر الإداري هذا بحذافيره في منطقة المشروع خلال سنة واحدة وطوال ما يليها من السنين.

7 – **الخدمـــات التـــي توفـــرها وحدات الحكم المحلي** – تضمن الوكالة الرائدة للمشروع ألا تفرض وحدات الحكم المحلي أية رسوم على الخدمات المتعلقة بالمشروع التي تقوم بتوفيرها.

8 – **تعيين الموظفين والإبقاء عليهم** – تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن يتم تعيين جميع الموظفين في المشروع بما يتفق مع المعايير والإجراءات التنافسية التي تتسم بالشفافية والتي ترتضيها الوكالة الرائدة للمشروع والصندوق، كما تضـــمن كذلك أن يشرف على الموظفين في المشروع لجنة متعددة القطاعات تتألف من ممثلين عن الوكالات الحكومية المعنـــية بالمشـــروع والمـــنظمات غير الحكومية الوطنية، والمجتمع المحلي ووحدات الحكم المحلي أو مجالس التنمية الإقليمية في منطقة المشروع. سيستلم مدير المشروع مهام عمله قبل استكمال كتيب المشروع بحيث يتم ضمان اشتراكه في إعداده. ويجب أن يتمتع جميع الموظفين ممن يتم تعيينهم أو ندبهم بالمؤهلات والخبرات كما تتطلب الحاجة لقيامهم بالمهـــام المـــنوطة بهم حسب تعريف اختصاصاتهم وبطريقة يرتضيها الصندوق والوكالة الرائدة للمشروع. ويجب أن يكون عدد الموظفين كافيا كما هو وارد في كتيب تنفيذ المشروع. ويجب ألا تعفي الوكالة الرائدة للمشروع أي موظف فـــيه مـــن عملـــه إلا بســـبب يـــبرر ذلك وبعد التشاور المسبق مع الصندوق في حال موظفي مكتب تيسير المشروع الرئيســـيين، أي مديـــر المشروع، والمسؤول المالي وأخصائي التنمية المجتمعية وقضايا التمايز بين الجنسين ومسؤول المراقبة والتقييم.

9 – **الاهـــتمام بالقضـــايا البيئية** – كجزء من الابقاء على الممارسات البيئية السليمة كما هو مطلوب في الشروط العامة، وتضمن الوكالة الرائدة للمشروع ما يلي:

(أ) أن تفرض الإجراءات والسياسات الفعالة لحماية موارد الغابات والموارد السمكية الساحلية وفي البحيرة والأجناس المهددة بالانقراض. وعلى وجه العموم، للمحافظة على التنوع الحيوي في منطقة المشروع؛

(ب) أن تتطابق اية حقوق لاستخدام الغابات والمناجم الممنوحة في منطقة المشروع مع كل القوانين المطبقة؛

(جـ) أن تبقي أطراف المشروع على الممارسات المناسبة لمكافحة الآفات في ظل المشروع. ولتحقيق هذه الغاية، تضمن الوكالة الرائدة للمشروع ألا تحتوي المبيدات الموردة في ظل المشروع على أية مبيدات تحظرها مدونة السلوك الدولية من توزيع المبيدات واستعمالها لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك المدرجة في الجدول (1) (بالغة الخطورة) و(2) (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات حسب خطورتها والمبادئ الموجهة للتصنيف الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

10 - **مخصصات الإيرادات الداخلية** - تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن تخصص في الميزانية إيرادات داخلية كافية وفي أوقاتها المحددة لإفساح المجال لوحدات الحكم المحلي للوفاء بالتزاماتها بتوفير الإسهام المقابل لتنفيذ المشروع.

11 - **توفير التأمين الصحي للعاملين في المشروع** - تكفل الوكالة الرائدة للمشروع توفير التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث لكل من مدير المشروع والعاملين الرئيسيين في المشروع إلى الحد الذي يتماشى مع الممارسات التجارية السليمة، أو (في حالة الموظفين المنتدبين من الحكومة) مع نظام التأمين الصحي المعمول به في الوظائف الحكومية.

12 - **تنسيق مراجعة الحسابات** - تضمن الوكالة الرائدة للمشروع أن يقوم مكتب مراجعة الحسابات في كل طرف من أطراف المشروع بمراجعة الحسابات المالية لهذا الطرف لكل سنة مالية بأسرع وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بأي حال من الأحوال أربعة أشهر بعد إغلاق السنة المالية، وأن يوفر تقرير مراجعة الحسابات هذا لمكتب المراجعة في الوكالة الرائدة للمشروع (أو لأي مكتب آخر توكل إليه هذه المهمة) بحيث تتاح لمثل هذا المكتب الفرصة لإعداد تقرير مراجعة شاملة لحسابات المشروع في الوقت المحدد لذلك.

13 - **الشروط السابقة للسحوبات من القرض** - (أ) لن يتم إجراء أي سحوبات تتعلق بالاتفاقات الخاصة بأية محافظة من محافظات منطقة المشروع:

(i) ما لم يتم إنشاء وتشغيل مكتب تنسيق المشروع في المحافظة المعنية حسب الأصول، وما لم يتم تعيين الموظفين الرئيسيين فيه (بمن فيهم منسقو المشروع في المحافظات ومسؤول المراقبة) حسب الأصول بعد أخذ الموافقة المسبقة عليهم من الصندوق؛

(ii) ما لم يتم فتح حساب المشروع الذي ستشغله هذه المحافظة حسب الأصول.

(ب) لن تتم أية سحوبات تتعلق بالاتفاقات الخاصة بأي وحدة من وحدات الحكم المحلي في البلديات:

(i) مـــا لـــم تتبـــنى وحدة الحكم المحلي حسب الأصول قرارا يقضي بالالتزام بأحكام اتفاقية القرض على النحو الذي يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا، وما لم يستلم الصندوق نسخة مـــن هـــذا القـــرار مرخص بها على أنها صحيحة وكاملة من قبل موظف كفوء في وحدة الحكم المحلي هذه؛

(ii) مـــا لم يوافق الصندوق على مسودة مذكرة الاتفاقية بين وحدة الحكم المحلي هذه والوكالة الـــرائدة للمشروع (وكل اتفاق بلدية)، وأن يستلم الصندوق نسخة من مثل مذكرة الاتفاقية البلدية هذه كما وقعت عليها الوكالة الرائدة للمشروع ووحدة الحكم المحلي، وإلى حد كبير بالشـــكل الذي يوافق عليه ويرخص به على أنه صحيح وكامل، مسؤول كفوء في الوكالة الـــرائدة للمشروع. وأن يكون التوقيع والأداء المتعلق به من قبل الوكالة الرائدة للمشروع ووحـــدة الحكم المحلي هذه قد رخص بهما حسب الأصول أو تم التصديق عليهما بواسطة الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية وأن يكون قد تم الايفاء بكل الشروط السابقة لنفاذ المفعول؛

(iii) أن تكون وحدة الحكم المحلي هذه قد فتحت حساب المشروع حسب الأصول؛

(iv) أن تكـــون وحدة الحكم المحلي هذه قد شكلت حسب الأصول فريق إدارة المشروع وعينت مدير المشروع في البلدية في الحالات التي لا يوجد فيها هذا الفريق أصلا؛

(v) أن تكـــون وحـــدة الحكـــم المحلـــي هذه قد عينت حسب الأصول كوكالة منفذة للمشروع لأغراض البند 17 (جـــ) من لوائح الحكومة المحلية في الفيليبين؛

14 - **صـــندوق احتياطي القروض** - لن تتم أية سحوبات تتعلق بصندوق احتياطي القروض. كذلك فإنه وبناء على التوصـــيات التـــي خـــرج بها استعراض القروض وكما أثبت صحتها استعراض منتصف الفترة ووافق عليها كل من المقـــترض والصندوق، فإن حصيلة القرض المخصصة أساسا لمثل هذا الصندوق سيتم: (i) إعادة تخصيصها لفئة أو فئات أخرى بما فيها فئة أو فئات أحدثت أو أعيد تحديدها لمثل هذا الغرض؛ (ii) إلغاؤها.

15 - **التمويل بمفعول رجعي** - يمكن إجراء سحوبات من حساب القرض لا تتعدى بمجموعها ما يعادل 000 500 دولار أمريكـــي فـــيما يـــتعلق بالاتفاقات المتكبدة بعد تاريخ توقيع اتفاقية القرض وقبل تاريخ نفاذ مفعولها فيما يخص وسائط النقل والمعدات والمواد والتدريب والمساعدة التقنية وعقود الخدمات والتكاليف التشغيلية الإضافية.

16 - الشـــروط الســـابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض - يخضع نفاذ مفعول اتفاقية القرض للايفاء بالشروط السابقة التالية:

(أ) أن يتم إنشاء وتشغيل مكتب تيسير المشروع حسب الأصول؛

(ب) أن يكون مدير المشروع قد عين حسب الأصول بعد أخذ موافقة الصندوق المسبقة عليه، وأن يكون جميع موظفي مكتب تيسير المشروع الرئيسيين الآخرين قد عينوا حسب الأصول بعد أخذ موافقة الصندوق المسبقة عليهم؛

(جـ) أن تكون اللجنة التوجيهية للمشروع قد انشئت حسب الأصول؛

(د) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص للمشروع وكل حسابات المشروع الأخرى (عدا حسابات المشروع التي ستشغلها وحدات الحكم المحلي)؛

(هـ) أن يكون الصندوق قد وافق على مسودة كتيبات المشروع (باستثناء كتيب المراقبة والتقييم) وأن تكون نسخة منه كما تبنتها اللجنة التوجيهية للمشروع. وإلى حد كبير بالصورة التي يوافق عليها ويرتضيها موظف كفوء في الوكالة الرائدة للمشروع على أنها صحيحة وكاملة قد سلمت للصندوق؛

(و) أن تكون الحكومة قد وفرت للوكالة الرائدة للمشروع مخصصات أولية في ميزانيتها كأموال مقابلة كافية لتغطية السنة الأولى من المشروع؛

(ز) أن تكون هذه الاتفاقية قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتعلق بها من طرف الحكومة قد رخص بهما حسب الأصول وتم التصديق عليهما بواسطة الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية؛

(حـ) أن يكون الصندوق قد وافق على مسودة مذكرة الاتفاقية بين وزارة المالية والوكالات الحكومية المعنية بالمشروع ووحدات الحكم المحلي في المحافظات في منطقة المشروع، وأن يتم التوقيع على مذكرة الاتفاقية الخاصة بالمشروع من قبل الوكالة الرائدة للمشروع، والوكالات الحكومية المعنية بالمشروع ووحدات الحكم المحلي في المحافظات، وأن يكون الصندوق قد استلم نسخة عن مذكرة الاتفاقية الموقعة إلى حد كبير بالصورة التي يوافق عليها ويرخص بها موظف كفوء في الوكالة الرائدة للمشروع على أنها صحيحة وكاملة، وأن يكون التوقيع على هذه المذكرة والأداء المتعلق بذلك من قبل الأطراف المعنية. قد رخص بهما حسب الأصول أو تم التصديق عليهما بواسطة الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية، وأن يكون قد تم الايفاء بكل الشروط السابقة لنفاذ المفعول (عدا الشروط الخاصة بنفاذ مفعول اتفاقية القرض)؛

(ط) أن يكون الصندوق والوكالة الرائدة للمشروع قد اتفقا كتابة على منطقة المشروع المبدئية؛

(ي) أن يكون الصندوق قد استلم رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن وزارة العدل في الفيليبين أو عن مستشار قانوني يقبله الصندوق، على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

PHILIPPINES

Land area (km^2 thousand) 1997 1/	298	**GNI per capita (USD) 1999 4/**	1 050
Total population (million) 1999 4/	74.3	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	1.5
Population density (people per km^2) 1998 1/	252	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	8.5
Local currency	Philippine Peso (PHP)	**Exchange rate: USD 1 =**	PHP 41

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-98 1/	2.5	GDP (USD million) 1999 4/	76 559
Crude birth rate (per thousand people) 1998 1/	28	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people) 1998 1/	6	1980-90	1.0
Infant mortality rate (per thousand live births) 1998 1/	32	1990-98	3.3
Life expectancy at birth (years) 1998 1/	69		
		Sectoral distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	16.6	% agriculture	17
Poor as % of total rural population 1/	51	% industry	32
Total labour force (million) 1998 1/	31.6	% manufacturing	22
Female labour force as % of total, 1998 1/	38	% services	51
		Consumption, 1998 1/	
Education		General government consumption (as % of GDP)	13
Primary school gross enrolment (% of relevant age group) 1997 1/	117	Private consumption (as % of GDP)	70
Adult literacy rate (% age 15 and above) 1998 3/	95	Gross domestic savings (as % of GDP)	16
Nutrition			
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 366	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5) 1992-98 1/	33	Merchandise exports, 1998 1/	29 496
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5) 1992-98 1/	30	Merchandise imports, 1998 1/	29 524
		Balance of merchandise trade	-28
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP) 1990-98 1/	3.7	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people) 1990-98 1/	0.11	before official transfers, 1998 1/	852
Percentage population without access to safe water 1990-98 3/	15	after official transfers, 1998 1/	1 287
Percentage population without access to health services 1981-93 3/	n.a.	Foreign direct investment, 1998 1/	1 713
Percentage population without access to sanitation 1990-98 3/	13		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP) 1997 1/	0.1
Food imports as percentage of total merchandise imports 1998 1/	9	Total expenditure (% of GDP) 1997 1/	19.3
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1995-97 1/	1 354	Total external debt (USD million) 1998 1/	47 817
Food production index (1989-91=100) 1996-98 1/	125.8	Present value of debt (as % of GNP) 1998 1/	66
		Total debt service (% of exports of goods and services) 1998 1/	11.8
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	17.2	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	16.8
Forest area (km^2 thousand) 1995 1/	68	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	12.1
Forest area as % of total land area, 1995 1/	22.7		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	16.3		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD FINANCING

Proj Id	Project Name	Initiating Institution	CI	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiv	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
8	Magat River Multipurpose Project Stage II (Irrigation)	WB IBRD	WB IBRD	I	12 Dec 78	25 Apr 79	30 Jun 85	L - I - 8 - PHI	USD	10000000	1
84	Smallholder Livestock Development Project	AsDB	AsDB	I	17 Dec 81	01 Oct 82	30 Sep 89	L - I - 84 -	SDR	7100000	0.326
108	Communal Irrigation Development Project	WB IBRD	WB IBRD	I	15 Sep 82	29 Mar 83	30 Jun 91	L - I - 108 - PH	SDR	10800000	0.643
196	Highland Agriculture Development Project	AsDB	AsDB	I	03 Dec 86	21 Aug 87	31 Dec 93	L - I - 196 - PH	SDR	3900000	0.775
302	Visayas Communal Irrigation and Participatory Project	IFAD	UNOPS	I	14 Apr 92	25 Aug 92	31 Dec 99	L - I - 302 - PH	SDR	11000000	0.889
486	Cordillera Highland Agricultural Resource Management Project	AsDB	AsDB	HC	06 Dec 95	04 Dec 96	30 Sep 03	L - I - 397 - PH	SDR	6150000	0.221
505	Rural Micro-Enterprise Finance Project	IFAD	AsDB	HC	18 Apr 96	04 Dec 96	01 Mar 02	L - I - 416 - PH	SDR	10150000	0.575
1066	Western Mindanao Community Initiatives Project	IFAD	UNOPS	HC	23 Apr 98	25 Mar 99	31 Dec 05	G - I - 317 - PH	SDR	560000	0.398
1066	Western Mindanao Community Initiatives Project	IFAD	UNOPS	HC	23 Apr 98	25 Mar 99	31 Dec 05	L - I - 474 - PH	SDR	11000000	0.1

INDICATIVE DYNAMIC LOGICAL FRAMEWORK

NARRATIVE SUMMARY	PERFORMANCE INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	CRITICAL ASSUMPTIONS
Goal Reduced vulnerability and enhanced food security of some 58 000 households of selected areas of Caraga and Northern Mindanao.	**Self-monitoring indicator** – At least 60% of the households in the project-related areas report considerable improvements in their livelihoods (by gender, status, ethnicity). **Social status indicator** – The reported social status of 40% of households is considerably enhanced (by gender, status, ethnicity). **Food security indicator** – The prevalence of chronic malnutrition among children less than five years old reduced by 25% in project-related areas (by gender). **Health status indicator** – The reported health status of women and children considerably improved. **Access to assets indicator** – Indigenous peoples provided with secure/restored rights to their ancestral domains. **Income indicators** – (a) % increase in annual average household income (by gender, status, ethnicity); (b) % increase in per capita income (by gender, status, ethnicity). **Political representation indicator** – Representation of indigenous peoples in local councils. **Gender empowerment index** – No. of women reporting increased employment opportunities, increased income, increased access to assets and funds, improved health, greater economic independence, more mobility and decision-making power, reduced violence and discrimination as a result of the project. **Replication indicator** – Government and non-governmental organizations (NGOs) adopt at least two successful models piloted by the project for replication on a wider scale by 2007.	Baseline survey, case studies, mid-term review and terminal impact evaluation. Periodic project reports. Census of population and income. National Credit Council (NCC) nutrition and health surveys. General Appropriation Act. Budget performance reports.	Political and economic stability. Absence of civil strife and violence and continuation of peaceful conditions. No major external economic shocks. No devastation, natural calamities or other *force majeure*. Acceptance and support for the strategic vision and operational methodology of the project by the implementing agencies and the target beneficiaries.

NARRATIVE SUMMARY	PERFORMANCE INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	CRITICAL ASSUMPTIONS
Purpose Community institutions of marginalized and vulnerable households in some 270 *barangays* empowered to plan, execute and monitor diverse activities for sustainable productivity enhancement of their natural resource endowment and for expanding livelihood opportunities with a view to achieving food security, increased incomes and the integration of marginalized groups.	1. Viable, self-reliant and empowered community institutions established in not less than 75% of selected settlements (*sitios*) by 2007 with: • 60% of the target households consuming at least the minimum recommended caloric, protein and vitamin food intake; • livelihood opportunities improved for at least 60% of the population; • communicable diseases reduced by 30%; • at least 85% of eligible children (boys and girls) attending compulsory education; • over 60% of women reporting benefits and enhanced role in livelihood decisions by 2007. 2. At least 60% of members of community institutions reporting confidence in and ability to access resources from service providers. 3. In non-tribal areas, community development plans prepared, implemented and monitored by at least 60% of community institutions by PY5. 4. In tribal areas, at least 70% of Certificates of Ancestral Domain Claims (CADCs) surveyed and affirmed and with an ancestral domain sustainable development and protection plan (ADSPP) prepared. 5. 50% of the ADSPPs are integrated and funded under local and national plans and budgets. 6. At least 60% of tribal groups represented in local councils.	1. Initial baseline survey, periodic evaluations and case studies. 2. Mid-term review at the end of PY3. 3. Terminal impact evaluation. 4. Census of population and income. 5. National Credit Council (NCC) health and nutrition survey. 6. Budget and performance reports. 7. Annual reports of LGUs and line agencies. 8. NCIP reports. 9. General Appropriation Act.	1. Effective support services and sustained facilitation from local government units (LGUs), national government agencies, NGOs and other civil-society institutions. 2. Willingness of the target communities to adopt new technologies, improve skills and undertake complex activities. 3. Effective management and coordination of project. 4. Full and effective implementation of Indigenous Peoples' Rights Act (IPRA), including the rehabilitation of the National Commission for Indigenous Peoples (NCIP). 5. Enabling meteorological regime.
OUTPUTS			
Community Institutions and Participatory Development			
1. Community institutions of indigenous people, poor upland farmers, agrarian reform beneficiaries, poor fisher families and women established.	1. About 250 community institutions established by PY4. 2. About 350 self-help groups (SHGs) of women and other user groups and resource management groups established by PY4. 3. At least 65% of the SHGs have functioning savings and credit operations within a year of their establishment. 4. A trained community organizer (CO) deployed in every *sitio* covered by the project within a year after inception of project activities in that *sitio*.	❖ Records maintained by the groups/ NGOs/LGUs. ❖ Periodic reports collected and compiled by the provincial project coordination office (PPCO) and the project facilitation office (PFO). ❖ Supervision reports. ❖ Studies and assessment reports within and outside the project. ❖ Accounts and audit reports of	1. Strong and sustained facilitation by the partner NGO and support by the LGU and the national government agency (NGA). 2. Willingness of the target communities to work together as a group. 3. Spirit of community development and vision for long-term social advancement and economic development accepted and internalized

	5. 80% of community facilitators, SHG/community institutions leaders trained and effectively operating. 6. At least 50% of the executive committee of the community institutions and user groups and all members of SHGs are women. 7. Not less than 30% of the institutions consist exclusively or have a majority of indigenous people. 8. 70% of advocacy work conducted successfully and resolved in a transparent manner. 9. Relevant LGU and NGO staff provide capacity-building assistance and operate satisfactorily.	the institutions.	by all stakeholders. 4. Transparent and effective operation and management of the grant fund. 5. Transparent selection of NGOs. 6. Effective integration of NGOs in the overall management and coordination system.
2. Community institutions and sub-groups empowered to plan, implement and monitor activities for their development.	1. Community development plans prepared, activities prioritized, budget prepared within two years of establishment of community institutions. 2. Not less than 75% of the community institutions capacitated to negotiate their entitlements with LGUs and other agencies by the time the development plan is prepared. 3. At least 75% of the CIs acquired financial management skills to manage community investment fund within a year of their establishment. 4. All agrarian reform communities and not less than 50% of the indigenous peoples with claims over ancestral domains acquire secure tenure over the lands held by them by 2007.	❖ Records maintained by cooperating institutions (CIs)/LGU/NGOs/NCIP and the Department of Environment and National Resources (DENR). ❖ Periodic reports prepared by the PPCO/PFO. ❖ Supervision reports. ❖ Assessment of the project by the Government and other institutions.	1. Strong and sustained facilitation by the NGOs/LGUs. 2. The project implementation team is responsive and sensitive and is equipped with skills and knowledge required for facilitating the preparation of community plans and supporting their implementation and monitoring by the community. 3. Communities are fully geared to acquire the skills and knowledge required to prepare, implement and monitor participatory resource management plans. 4. CIs are sensitive to the needs and requirements of women and indigenous people.
Community Institutions and Participatory Development			
3. Planning coordination, extension and management systems improved in 36 municipalities for effective support to the community institutions.	1. Quality and efficiency of support services provided by the municipalities improved as perceived by not less than 75% of the community institutions by 2007. 2. Changes effected in the priorities and policies of the LGUs, demonstrated by the deployment of extension staff in the project *barangay*s and timely release of counterpart funds within PY1. 3. CIs facilitated to prioritize and budget for a number of subproject s and agreements reached between CIs and LGUs for execution and monitoring the performance of these subprojects. 4. LGU staff trained, oriented and motivated. 5. Operation manuals and systems for effective functioning of LGUs established.	❖ Progress reports and monitoring and evaluation (M&E) reports. ❖ LGU records, accounts and reports. ❖ Individual subproject progress reports. ❖ Interim impact assessment report. ❖ Line agency field and periodic reports. ❖ LGU budgets. ❖ Public opinion surveys.	1. Continued and effective government decentralization and fiscal devolution. 2. LGUs adopt responsible and prudent procedures to fund and implement community development plans. 3. LGUs receive funds allocation – internal revenue allotment (IRA) – from the central government. 4. LGUs adopt planning procedures and recruit staff where necessary and indicated by the PFO. 5. Overall LGU cooperation and enthusiasm.

Community Investment			
4. Critical needs of the community for drinking water, access roads and irrigation fulfilled, with community assuming responsibility for planning, implementation, operation and maintenance.	1 About 200 km of *barangay* roads and tracks rehabilitated, resulting in enhanced access to inputs, services and markets by 2007. 2 More than 2 000 households provided with potable drinking water, resulting in the reduction of water-borne disease incidence by 50% and reduced work burden on women by PY6. 3 Basic services provided to at least 60% of IP habitations by 2007. 4 Wide range of livelihood, interventions, resulting in increased food security, provided to at least 50% of indigenous peoples participating households. 5 About 80% of targeted 280 ha of hitherto rainfed areas acquired irrigation, resulting in intensification and diversification of cropping systems leading to enhanced food production and higher income accrual for at least 50% of the participant households by 2007. 6 CIs assume ownership of operation and maintenance of infrastructure.	❖ Records of the CI/NGO/LGU/PFO. ❖ Records of irrigators' associations. ❖ Periodic surveys. ❖ Workload analysis of women. ❖ Supervision reports. ❖ Progress reports.	1. LGUs provide the required counterpart funds. 2. Effective technical backstopping from the LGUs and the national government agencies. 3. CIs acquire the capacity to plan, execute, operate and maintain assets. 4. Adequate extension support is provided by LGUs, ackstopped by the Department of Agriculture (DA).
5 Viable microfinancial services established with women at the centre of activities. NOTE: This sub-component will only be implemented if warranted as a result of a study on the credit situation to be conducted in PY3.	1. At least 50% of SHGs within two years of establishment are eligible for microfinance and other credit facilities. 2. 75% of the SHGs have functioning savings and credit activity within a year of establishment. 3. At least 25% of the SHG members avail themselves of microfinance service within a year of establishment of the SHG. 4. At least 10% of the SHGs have obtained production grant at the end of first year of establishment and 60% by the end of PY6. 5. Over 20% of the defunct cooperatives revived, strengthened and linked to financial institutions by PY4.	❖ Records maintained by the SHGs. ❖ Periodic reports of the NGO/LGU/PFO and the Land Bank of The Philippines (LBP). ❖ Accounts and audit reports. ❖ Reports of LBP and the People's Credit and Finance Corporation (PCFC).	1. NGOs have the capacity to nurture SHGs. 2. Women are responsive and enthusiastic about collective action, self-reliance and micro functional operations. 3. LGU provides equity contribution to SHGs based on the functional dynamism of the SHGs. 4. Financial institutions are proactive and respond to the needs of the principal clients of the project and re-engineer their systems and procedures accordingly.
Natural Resource Management			
6 Capacity of the LGUs and communities to plan and execute integrated watershed management interventions enhanced	1. Watershed management plans prepared for all selected LGUs by the end of PY4, following the provisions of IPRA, when applicable. 2. 50% of targeted watershed taken up for comprehensive management before the end of PY4. 3. Comprehensive whole farm plans prepared for sustainable productivity enhancement of the lands owned by the target households through participatory process within two years of the establishment of	❖ LGU records and watershed management plans. ❖ Field surveys, case studies, evaluations. ❖ Reports of PFO/NGAs/LGUs/NGOs. ❖ Reports of the CIs.	1. LGUs/NGOs/NGAs have the capacity to prepare and execute watershed management plans with the participation of the community institutions. 2. LGUs and other partner agencies are sensitive to the need for natural resources conservation. 3. LGUs and the national government

		community institutions in at least 50% of the *barangays*. 4. Resource management plans prepared and implemented for special areas such as Dinagat Island, Mainit Lake, coastal clusters of Surigao del Sur province before PY6		agencies have the capacity to equip the communities with skills required for preparation and implementation of whole farm development plans
7	Appropriate farming system technologies identified, developed, adapted, tested with farmers and widely disseminated.	1. Over 25% of the gross cropped area of the project beneficiaries under improved cropping system within four years of entry. 2. Over 20% of the upland farmers diversified their cropping systems with increased yields within five years of inception. 3. Improved on-farm water management measures and double cropping adopted by over 30% of the farmers with access to irrigation by the end of PY4. 4. Over 20% of the coconut/banana systems diversified with a range of fruit trees, improved coconuts, coffee, abaca, etc., within five years of entry. 5. Over 50% of homesteads adopt intensive cropping systems by the end of PY4. 6. 70% of the area under slash-and-burn agriculture stabilized and fallow cycle lengthened by at least a year by 2007. 7. On-farm participatory research implemented by agricultural trainers (ATs) and community institutions with appropriate technical support. 8. Over 30% of the households report improved productivity of livestock within three years of entry. 9. Specific indicators for the performance of different farming systems developed with community participation by the end of second year of entry.	❖ Baseline survey, periodic monitoring and evaluation. ❖ Crop yield and agriculture surveys. ❖ Reports of the Department of Agriculture (DA), Department of Agrarian Reform (DAR) and DENR. ❖ Impact evaluation and mid-term evaluation.	1. Field trials find a wider and more flexible range of appropriate and profitable extension packages acceptable to farmers. 2. The extension and research functionaries provide sustained support to the community institutions.
8	Proven efficient fishery enterprise options adopted by over 1 500 fisher families	1. Comprehensive fisheries resource management plans prepared and implemented by over 25% of target fisher households. 2. Proven fishery enterprise options (cage, niche, seaweed, crab) adopted by some 1 000 households. 3. Sustainable fisheries policies and strategies adopted and implemented by coastal LGUs by PY 4. 4. Household income of fisher families increased by at least 20% by PY 6.	❖ Provincial and LGU reports. ❖ FRS and community field extension worker (CFEW) records.	1. Fisheries regulations are imposed and enforced by DENR and LGUs. 2. Pilot trials and demonstrations are successful. 3. New enterprises and techniques are feasible and profitable.
Socio-Economic Support Services and Studies				
9	Effective Government and private advisory, research and counselling services for all enterprises provided and effective marketing information system installed.	1. About 1 000 small farm and non-farm enterprises established by PY6. 2. Credit provided to at least 50 cooperatives to establish farm, fisheries and non-farm enterprises by PY6.	❖ LGU and PFO reports. ❖ Reports of the cooperatives and the LBP.	1. The executing agencies provide sustained support in close association with the appropriate private-sector agencies.

			2. LBP and PCFC are proactive in providing credit to the target households.
10 Health and nutritional status of indigenous participant communities improved.	1. Comprehensive health plan for indigenous peoples prepared, 270 *barangay* health workers trained, 1 000 functional literacy courses conducted and four mobile clinics established and expected to effect the following: • incidence of malnutrition among children below five years of age, pregnant and lactating mothers reduced by 30% by PY6; • incidence of water-borne diseases decreased by 25% by PY6; • incidence of Bilharziasis reduced by 20% in the villages surrounding Lake Mainit by PY6; • consciousness regarding health, hygiene and sanitation improved in the project area as measured by increased demand for health services and improved surveillance, registration and consumption of medicines, etc. 2. A framework for a sustainable drug supply system for the municipalities prepared. 3. Improved coordination and assistance by NCIP to tribal communities with the provision of vehicles and operating budgets at provincial level.	❖ Baseline survey and the periodic monitoring and evaluation reports. ❖ Case studies. ❖ Impact evaluation and mid-term review. ❖ Health surveys. ❖ NCIP reports.	1. The existing health delivery system has the intrinsic capacity to respond to the needs of the community with specific inputs. 2. The *barangay* health workers have the potential to provide preventive and promotive health services with capacity- enhancement inputs.
Support Fund for Indigenous Peoples			
11 Indigenous peoples tribal council heads members of local development councils (LDCs).	1. Media material on IPRA produced and disseminated and information campaigns on IPRA carried out. 2. Orientation training of tribal leaders on the role of LDCs in the development of ancestral domains conducted. 3. Indigenous peoples coalition groups promoted and represented at various levels of governance. 4. LGU and national agencies' staff trained and oriented on IPRA and development concerns of indigenous peoples. 5. Administrative order requiring inclusion of tribal council heads in local development councils issued by DILG.	❖ Reports of NGO and of NCIP/PPCO/PFO. ❖ DILG reports. ❖ Publication of General Appropriation Order in the Gazette.	1. LGUs are responsive to tribal representation in councils and to integrating their plans and budgets. LGUs/DILG agree to implement IPRA.
12 Ensured security of tenure of indigenous peoples.	1. 100 indigenous peoples sent on cross visits. 2. Innovative participatory surveys, mapping of perimeters and current land uses of selected CADCs successfully undertaken in conformity with the requirements of the Housing and Land Use Regulatory Board (HLURB).	❖ Reports of qualified partner NGO. ❖ Reports by NCIP/ DNER/PPCOs/PFO. ❖ Progress reports and monitoring and evaluation (M&E) reports.	1. Boundary conflicts on CADs/CALTs successfully resolved. 2. DNER adopts methodology. 5. NCIP becomes fully operational and able to prepare ADMPs, issue CADCs and affirm ADSPPs.

	3. Survey and mapping data typed and kept in NCIP vault with duplicate records with tribal councils. 4. CALTs/CADTs titles successfully issued.		
13 Integration of Ancestral Domain Sustainable Development and Protection Plan with local and national development plans and budgets	1. ADSPPs prepared with the participation of indigenous peoples for at least 70% of the declared and surveyed CADCs ; 2. At least 50% of ADSPPs integrated in local and national plans and budgets.		1. Municipalities and other LGUs willing to cooperate with project/partner NGO. 2. Sufficient funds budgeted for implementation of ADSPPs.
Project Management			
14 Efficient, responsive and cost-effective project services to community institutions provided.	1. PFO and project offices established at the provincial and municipal levels before inception of project activities. 2. Competent NGOs contracted to provide sustained participatory facilitation to the community institutions. 3. Efficient technical services provided through in-house experts and experts contracted to provide specific services. 4. Effective MIS established before the end of PY1. 5. Sustained capacity-building inputs provided to the extension staff whose efficiency is enhanced through provision for mobility. 6. Systems and procedures established through project implementation manual to ensure streamlined delivery of support services and to promote transparency and accountability. 7. Not less than 30% of the staff aree women to ensure adequate support to women. 8. Participatory processes become an integral part of development interventions of the Government as demonstrated by the attitude and work culture of the agencies.	❖ Reports of different implementing agencies. ❖ Management Information System (MIS). ❖ Project implementation manual and manual for the operation of community investment fund (CIF).	1. Municipalities and other LGUs cooperate with project and take advantage of project services. 2. LGUs accept principles of cost recovery and improved travel and other allowances for LGU staff, service contract systems, performance criteria and improved management systems. 3. Project management staff at all levels are properly recruited, trained and operating satisfactorily. 4. Sufficient funds are budgeted and released for project implementation

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

1. The Project Facilitation Office (PFO) will: (i) provide national and interregional/provincial coordination with other projects and technical, administrative and management support to the Provincial Project Coordination Office (PPCO); (ii) resolve conflicts among key project stakeholders; (iii) liase with IFAD and other donors working in the project area; (iv) process major procurement of goods and services in cooperation with the six provinces and the multisector committee; (v) design and establish a monitoring and evaluation (M&E) and beneficiary impact assessment system for the project, satisfactory to IFAD, within six months of loan effectiveness, and operate the system; (vi) update the project implementation, community investment and M&E systems manuals as necessary; (vii) arrange for external evaluations of the project (mid-term and completion); and (viii) operate the project account. In addition, the PFO will undertake a series of yearly tasks related to planning, budgeting, accounting and reporting including consolidation of project annual workplans and budgets (AWPBs).

2. A project steering committee, headed by the Department of Agrarian Reform (DAR), will comprise the Department of Agriculture (DA), the Department of Budget Management (DBM), the Department of Environment and Natural Resources (DENR), the Department of Interior and Local Government (DILG), the Department of Finance (DOF), the Land Bank of The Philippines (LBP), the National Commission for Indigenous Peoples (NCIP), the National Economic and Development Agency (NEDA) and the People's Credit and Finance Corporation (PCFC) as members. Its tasks will include: (i) provision of policy guidance in respect of government policy; (ii) provision of interdepartmental coordination where the PFO is unable to resolve issues; (iii) endorsement of AWPBs and progress reports; and (iv) forwarding to IFAD for approval the second priority group of *barangays* eligible for project assistance, based on clear and transparent criteria and with due consideration on the *barangays* in CADCs.

3. At the regional level, the Regional Development Council will review, on a quarterly basis, the implementation of the project, together with all other development activities and provide operational guidance for its streamlined implementation.

4. At the provincial level, the Provincial Project Coordination Office (PPCO) will provide technical assistance to the municipal local governement units (LGUs) and coordinate all project activities in the province, ensure that project activities are coordinated with those of the other donor agencies operating in the province, endorse the AWPBs prepared by the municipalities and non-governmental organizations (NGOs) prior to their consolidation and subsequent submission to the PFO and review, endorse and consolidate the semestral and annual progress reports prepared by the municipalities and NGOs. The Provincial Development Council will oversee project implementation along with all other development activities in the province.

5. At LGU level, in each project municipality a project management team, comprising key officials under the overall supervision of the mayor, will implement project activities in accordance with the AWPB. One staff member will be assigned to the project as the municipal project manager, who will assist the mayor in coordinating all activities relating to the project. In addition, the municipal planning and development coordinator, in conjunction with the multisectoral committee, will review the feasibility of the proposals submitted by the *barangays*, monitor project progress and submit progress reports to the PPCO. The Municipal Development Council will review the performance of the project every month. The captains of participating *barangays*, at least one representative from each of the community institutions, self-help groups (SHGs), indigenous groups and the network NGOs will attend these meetings.

6. At the *barangay* level, the *Barangay* Development Council (BDC) will monitor and facilitate the implementation process. A project implementation team comprising the NGO staff, the BDC and the DAR development facilitator will be responsible for supporting the target communities in the implementation of different activities.

7. A multisectoral committee (comprising representatives from the LGU, community institutions/beneficiary groups, local religious and civic leaders, PFO, NCIP and network NGOs) assisted by the PFO, will select NGOs on a competitive and transparent basis. Priority will be given to local NGOs that fulfil the criteria for specific tasks. The selection process will have three stages: (i) a prequalification process that will include consultations with NGOs, which will result in a long list of qualified NGOs selected by themselves from among their ranks; (ii) shortlisting of prequalified NGOs based on their technical proposal; and (iii) competitive bidding following IFAD procurement procedures (i.e. local shopping or local competitive bidding depending on the size of the contract). The multisectoral committee, which will be involved in each step of the process, will prevent any group from having undue pressure and influence in the decision-making process.

8. **Monitoring and evaluation.** The project's M&E system will include:

- a management information system to monitor the financial and physical progress at different operational levels to enable remedial action where needed, enhance the capacity of LGUs to monitor poverty alleviation initiatives effectively and provide feedback to the national agencies.

- A participatory monitoring system operated by the community institutions to enable them to assess the performance of different project interventions and explore local solutions to problems, and seek assistance from the LGUs and other relevant entities.

- A baseline survey to be undertaken to gather for each project municipality information that is unavailable from the published data – including indicators of community empowerment, gender mainstreaming, poverty, agriculture, livestock and fisheries, rural infrastructure, basic social services, LGU capacity, compliance with the Indigenous Peoples' Rights Act (IPRA) and integration of national programmes with the local plans. This survey will provide a sound database for future assessment of project impact.

- A system to be established to evaluate the process and impact of the project with specific focus on household food security, livelihood opportunities, community empowerment, emphasizing women and the indigenous population, as well as other health and socio-economic indicators. To ensure objectivity, independent and competent institutions will perform the evaluation.

APPENDIX IV

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

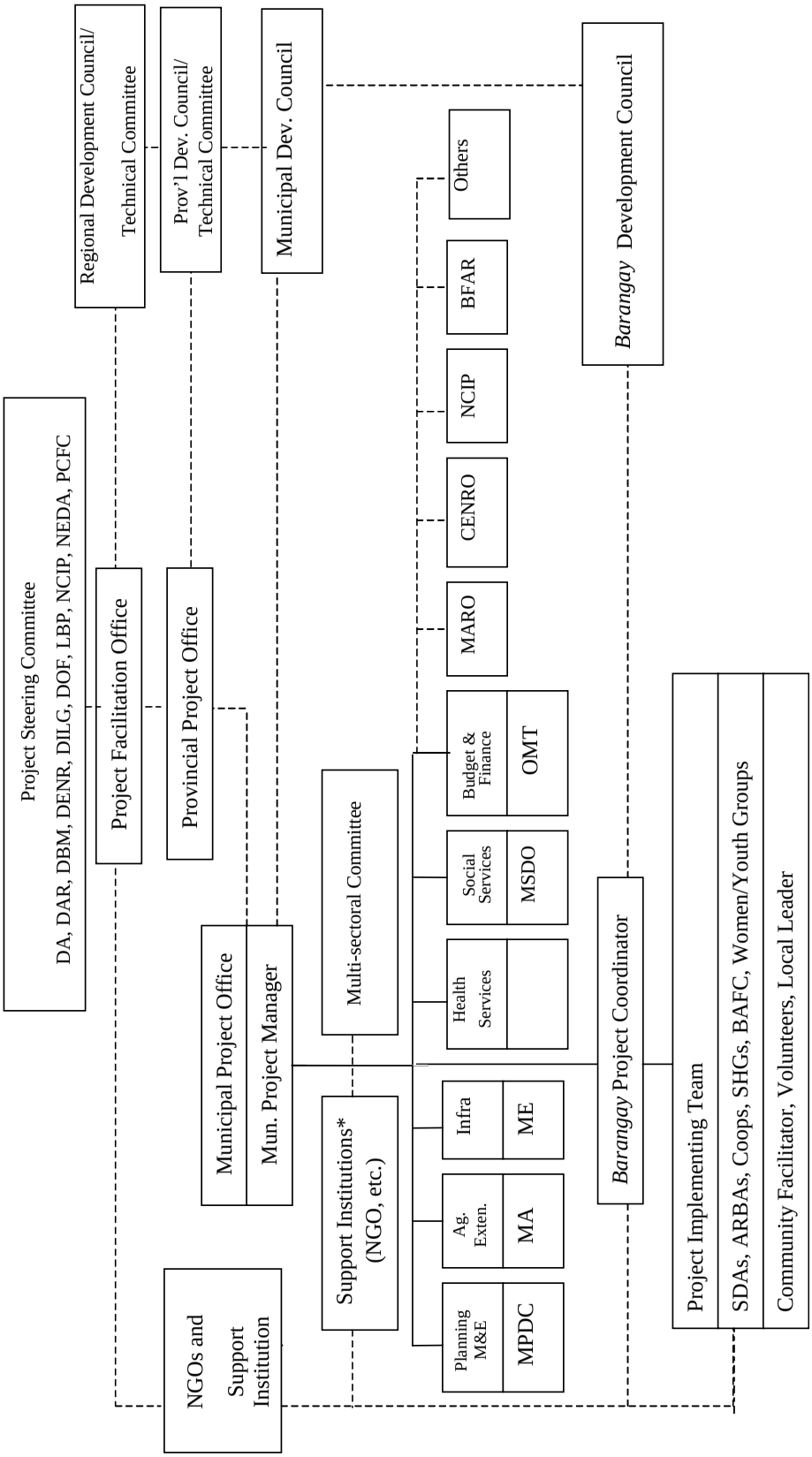

MUNICIPAL IMPLEMENTATION STRUCTURE